

إدارة المخاطر في بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

د. هالة عبد المنعم أحمد

المدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة عين شمس

المقدمة:

تسعى جامعات القرن الواحد والعشرين إلى الحفاظ على الضبط الداخلي وضمان الجودة بمؤسساتها بما يحقق رسالتها وأهدافها؛ وفي ذات الوقت تواجه العديد من التحديات التي تمثل تهديدات بل مخاطر متنوعة ومترابطة في حدتها وشديتها، والخطر: هو أى عائق يحد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ومن أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجه الجامعات في عالمنا المعاصر بعض منها أو كلها: المخاطر المالية والتشغيلية، التكنولوجية، البيئية، واللوائح التنظيمية، والإستراتيجية، والسياسية، والتوعوية إلى جانب مخاطر السمعة والإشعارات.^(١)

وعليه كان من المهم أن تتوجه الجامعات المعاصرة في عالم اليوم إلى حماية وجودها بالاستعداد للتعامل مع هذه المخاطر العديدة والتي قد تتعرض لأي منها في أي وقت وذلك في إطار ما يسمى بإدارة المخاطر لزيادة فرص الجامعة في الإبقاء على أصولها المالية دون انقاض من جهة، والحفاظ كذلك على زيادة استثماراتها من جهة أخرى. والجدير بالذكر أنه مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت إدارة متخصصة في المشروعات الصناعية وظيفتها إدارة المخاطر، حيث كان من أهم نشاطها توفير الأمن للعاملين بالمشروع وكذلك توفير الأمن لممتلكات هذه المشاريع. ومنذ ذلك



التاريخ اهتم العالم باستخدام الأساليب العلمية لمواجهة المخاطر. ومع ظهور الثورة الصناعية ووجود ندرة في بعض الأيدي العاملة المدربة، وارتفاع تكاليف إنشاء المبني، وشراء المعدات، كل ذلك أدى ب أصحاب الأعمال للسعي المستمر لمنع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها العمال والممتلكات. كما حددت التشريعات التي تحت أصحاب الأعمال على أتباع وسائل الأمان لوقاية الأفراد والممتلكات وتعويض الأفراد مما يحدث لهم من خسائر بسبب العمل^(٢).

وللمخاطر أنواع متعددة فبعض المخاطر تعتبر بسيطة وتتلاشى ولا تؤثر على سير العمل، وبعضها الآخر يتطور ليتحول إلى مشكلة لها أبعادها ويجب وضع خطة لإصلاحها سريعاً، ونسبة قليلة من المخاطر تتحول إلى أزمات قد تعصف بالمؤسسة بالكامل، ويكون الهدف من دراسة إدارة المخاطر هو التأكيد على النوع الثالث لتحاشيه وتجنب المؤسسة عواقب وقوعه.^(٣)

ويتولى عادة إدارة المخاطر بالمؤسسة شخص يسمى مدير المخاطر risk manager وتحصر وظيفته في: اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط على حدة سواء كان هذا النشاط لفرد أو لمشروع، وتحليل كل خطر من المخاطر التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبياته وعلاقته بالمخاطر الأخرى، وقياس درجة الخطورة أو احتمال حدوث الحادث ، وتقدير حجم الخسارة، و اختيار أنساب وسيلة لإدارة كل من المخاطر الموجودة لدى الفرد أو المشروع حسب درجات الأمان والتكلفة الالزمه.^(٤)

وتتجدر الإشارة إلى أن الهدف من إدارة المخاطر هو "وضع أنساب سياسة لمواجهة المخاطر المتوقعة بأقل التكاليف الممكنة"^(٥)، أما عملية إدارة المخاطر فتقتمن خلال الفحص والتحليل الشامل والمفصل لكل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وذلك وفقاً لخمس خطوات أساسية هي:^(٦)

١- **تعريف المخاطر:** وهى الخطوة الأساسية الأولى لتحديد المخاطر
المحيطة بالعمل.

٢- **تحليل المخاطر:** ويتم فيها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

٣- **تقييم المخاطر:** وهو تحديد للآثار التي يمكن أن يحدثها كل خطر،
واحتمال حدوثه.

٤- **التحكم في المخاطر:** وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال
الخطر وأثاره.

٥- **المراقبة والمتابعة الدورية:** وتنتمي لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو
فشل التحكم في مخاطر سابقة.

وفي ضوء ما سبق فإن إدارة المخاطر تعد مهمة وأساسية في هيكل
المؤسسات الجامعية المختلفة خاصة في عصر يتسم بكثرة وتتنوع المتغيرات
مع سرعة حدوث التغيير إلا أن هناك ملاحظات تظهر أن كثير من الجامعات
لا تزال تتعامل مع إدارة المخاطر كما لو كانت بدعة أو أمرا اختياريا فالقليل
نسبة من الكليات لديها قسما لإدارة المخاطر أو حتى مديرا مهنيا للمخاطر
ورغم أنه ليس الضروري إن تستخدم الجامعة موظفين متفرجين لإدارة
المخاطر؛ فإن على كل جامعة أن تضع خطة لإدارة المخاطر تمكنها من
حماية مواردها^(٧).

ومن أبرز الأمثلة العالمية في هذا الصدد إدارة المخاطر بجامعة
Aberdeen إيردين باسكتلندا والتي من أبرز ملامحها^(٨):

تبني جامعة إيردين مدخلاً للضبط الداخلي على الخطر، ومتضمنا تقييمًا
شاملًا لاحتمال أن يصبح الخطر حقيقة، والربط بين إدارة المخاطر وتحقيق
الأهداف المؤسسية، وتناول تقييم المخاطر والضبط الداخلي في إطار من
العمليات المستمرة، والحرص على تلقى مجلس إدارة الجامعة واللجان التابعة



له تقارير دورية عن الخطر وأوضاع الضبط الداخلي، كما تحرص الجامعة على حماية الأصول من سوء الاستخدام أو الفقد أو الاحتيال كذلك تحرص على ضمان أن المسؤوليات تم تحديدها بدقة، كما تحافظ على التدفق المنظم للمعلومات الموثوق بها سواء من داخل الجامعة أو من خارجها، بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة الالتزام بالقواعد والتعليمات الخاصة بإجراءات العمل.

خلاصة القول: أن جامعة إيردين تحرص على إحكام تثبيت نظم الضبط الداخلي في كافة عمليات الجامعات بحيث تشكل جزءاً من ثقافتها ويتأتي ذلك من الاستجابة السريعة للمخاطر الناشئة وتعتمد تلك الاستجابة على التسجيل الفوري لأي ضعف أو فشل يظهر في نظام الضبط والتعامل معه بالعديد من الأفعال التصحيحية المذكورة بالتفصيل إعادة المسار نحو تحقيق الأهداف الموضوعة.

وفي جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة Stanford^(١) فتتمثل رسالة الجامعة الخاصة بإدارة المخاطر في بذل الجامعة كل جهد ممكن لحماية صحة وسلامة المجتمع والأفراد من أي أضرار تعود إلى العمليات التي تقوم بها الجامعة، والاهتمام بالمحافظة على الموارد الخاصة بالجامعة ضد الخسائر الناجمة عن وقوع أي حدث وذلك الأخذ في الاعتبار جميع أنواع المخاطر بما يمكنها من تحقيق أهدافها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الطبيعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، بالإضافة إلى مخاطر ضعف الالتزام.

ويشارك كل من مكتب إدارة المخاطر، والتنفيذيين، والمستشارين، وسماسرة التأمين وطلاب الجامعة والخريجون من كليات إدارة الأعمال، وبحوث العمليات والجيولوجيا ومركز بلوم للزلزال، وكبير المسؤولين



الماليين، ونائب رئيس الجامعة لخدمات هيئات التدريس، وأخيراً العمدة إلى جانب رئيس الجامعة ومجلس الأماء في اتخاذ القرار إما بالتأمين أو بتنفيذ برنامج لإدارة المخاطر للعناصر غير الخاضعة للتأمين.

ويعد مدير التأمين وإدارة المخاطر من أبرز العناصر الفاعلة في تنفيذ برنامج إدارة المخاطر بجامعة ستانفورد ومن مسؤولياته: رفع تقريرا سنويا لمجلس الأماء ومراجعي الحسابات، ووضع وتنفيذ برامج إدارة المخاطر (تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها ومراقبتها) والتوصية بما ينبغي أن يؤمن عليه وما ينبغي أن يخضع للتأمين الذاتي من قبل الجامعة، كما يوصي باختيار مصادر التأمين (وكالء - وسطاء - شركات) ويحافظ على السجلات المحاسبية.

وفي جامعة California كاليفورنيا^(١٠) اعتمد مجلس أماء الجامعة سياسة الجامعة الخاصة بإدارة المخاطر حيث اعتبرها وظيفة متكاملة مع جميع جوانب نظام الجامعة. وأنها تشتمل على كافة الممارسات التي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للخسائر عن إصابة الأشخاص أو إلحاق الضرر بالممتلكات كلياً أو جزئياً، ويكون تنفيذ الجامعة ومكاتبها وموظفيها للبرامج والأنشطة الخاصة بالجامعة على نحو لا يسبب أضراراً أو خسائر أو مخاطر لا يمكن تحملها.

ويضع رئيس الجامعة سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر الحرث الجامعي تشتمل على عملية مستمرة يستطيع بواسطتها كل إداري أن يحدد المخاطر ويجري التحليلات عن مدى تكرار وشدة المخاطر المحتملة ، واختيار الأسلوب الأفضل لإدارة الخطر بدون مبالغة أو تعديل الأنشطة الازمة لتحقيق رسالة الجامعة ، وتنفيذ الأساليب الملائمة لإدارة المخاطر، ومعايير التوظيف ، وضبط وتقييم وتوثيق النتائج، كما تشتمل سياسة إدارة

المخاطر بالحرم الجامعي على وسائل تحديد أولويات المخاطر وتقييم التكاليف التي يجب أن تتحملها لاستعادة ما لحقه الضرر بالإضافة إلى تقييم خيارات التمويل لضمان توافر الأموال، مع أهمية التوثيق كجزء من سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

كما يقوم نائب رئيس الجامعة بتشكيل مكتب لإدارة المخاطر على نطاق منظومة الجامعة تقع على عاتقة مسئولية تطوير برامج إدارة المخاطر، والوثائق الخاصة بالموارد، وبرامج التدريب، ويرأس المكتب مدير إدارة المخاطر والذي يصدر التوجيهات بشأن تطبيق تقنيات وإجراءات إدارة المخاطر الملائمة للجامعة، كما يقدم تقريرا سنويا عن الأنشطة واتجاهات التدريب على إدارة المخاطر، إلى جانب قيامه بتحديد الأولويات وتقييم تكاليف إدارة المخاطر.

أما في مصر فإنه يمكن القول أن غالبية الجامعات المصرية أخذت في التعامل مع التهديدات والمخاطر المتوقعة والتي من شأنها أن تحد من أدائها لوظائفها المختلفة، وإن لم تنص عليه صراحة ولكنه يأتي في إطار الجهود الداعبة لهذه الجامعات لضمان الجودة بمؤسساتها؛ وصولاً إلى تحقيق أهدافها ورسالتها الموضوعية، ومن أمثلة تلك الجهود التي تظهر محاولات الجامعات المصرية التعامل مع المخاطر والحفاظ على الضبط الداخلي:

الحرص على اتخاذ القرارات المعتمد على الحقائق، والعمل على التحسين المستمر مع تغير الاحتياجات، وتركيز الاهتمام على العمليات بما يضمن جودة المنتج والمخرجات، التركيز على العميل ومخاطبة احتياجاته الأساسية، وتبني الجامعة لمجموعة من المعايير الأكاديمية، وتوفير المعلومات الكافية عن النظم الداخلية، وتوفير فرص للفحص الخارجي، بالإضافة إلى التقويم الذاتي للمؤسسة المبني على الأدلة، وتوفير فرص

التقويم والتطوير بالمشاركة مع مجتمع التعليم العالي والمستفيدين الآخرين، وتعريف الوضع الحالي وتحديد ما به من فجوات، ثم تحديد العمليات المطلوب تحسينها، وإعداد خطة لسد الفجوات مع تحديد المسؤوليات، ومتابعة تقدم العمل وت تقديم تغذية راجعة مستمرة موثقة بالسجلات.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يشهد الميدان البحثي في مصر اهتماماً متزايداً نحو مفهوم إدارة المخاطر وذلك في ميادين متعددة من شؤون الحياة كمجالات التشييد والبناء والتأمين والمراجعة والحسابات والشركات رغبة في تعظيم القيمة في كافة الأحوال وإن اختلف المنهج؛^(١٢) فتارة يكون ذلك عن طريق تقليل فقد أو الخسارة والتلف وتارة أخرى عن طريق المغامرة المحسوبة لتحقيق نقلات نوعية بارزة في النواحي المالية.

مشكلة البحث:

إن النظرة المدققة لواقع الجامعات المصرية توضح غياب إدارة المخاطر عن نظامها؛ رغم ما ذكر من جهود تسعى نحو تحقيق الجودة وتدعم الأهداف وإنجاز رسالة المؤسسة، ومحاولات الضبط الداخلي لها، حيث تتعامل الجامعات المصرية مع المخاطر من خلال قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويدرك نائب رئيس جامعة عين شمس المختص بشؤون البيئة في ندوة عن الأداء الجامعي على مستوى الجامعة أن من مهام هذا القطاع رصد المخاطر البيئية والمساهمة في التصدي لها وذلك من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التي أنشأتها الجامعات لتقديم المشورة، وإجراء البحوث والدراسات التي تسعى لإيجاد الحلول لل المشكلات التي تواجه الصناعة والزراعة وتعوق الإنتاج، إلى جانب تسويق الخدمات الجامعية، كما أوضح أن الاهتمام يتتركز على المخاطر البيئية كالزلزال والسيول والتصحر ونقص الغذاء والمياه بالإضافة إلى التلوث بمختلف صوره وأشكاله.^(١٣)

ويفهم من هذا الحديث أن المخاطر المعنية هي المخاطر ذات التأثير على المجتمع ككل والتي لا يشترط فيها أن تكون ذات تأثير على الجامعة، وفي ندوة أخرى ولكن هذه المرة عن الأداء الجامعي على مستوى الكلية أوضح وكيل كلية التربية لشئون البيئة وخدمة المجتمع بجامعة عين شمس أن من مجالات اهتمامه آداب السلوك الجامعي لدى الطلاب ونظافة الكلية وإصلاح مراقبتها إلا أنه ذكر أن هذه الأمور تعرضت عند تنفيذها إلى معوقات كثيرة أبرزها الروتين والذي سبب بطئ العمل.^(١٤)

ومما يلفت النظر أنه لم يرد أي ذكر من قبل هذه القيادات الجامعية يوضح أنه تتم الاستعانة بوحدة بحوث الأزمات بكلية التجارة جامعة عين شمس في التصدي للمخاطر التي تواجه الجامعة على الرغم من أن الأزمة كانت في الأصل خطراً لم يتم التعامل معه بصورة صحيحة؛ وربما يرجع ذلك لاهتمام الوحدة بالأزمات والكوارث المجتمعية خارج الجامعة فالهدف من إنشاء الوحدة "الاستعداد الدائم لمواجهة الكارثة المحتملة الحدوث بكافة الخدمات والتدابير التي تتطلبها الحالة والتنسيق المبدئي بين الأجهزة والخدمات المعنية بالكارثة وسلطات الدفاع المدني لتحديد دور كل منها وأسلوب التعاون بينها مع تحديد أولويات الإجراءات العاجلة الازمة لمواجهة الكارثة ثم إزالة آثارها وإعادة الحياة الطبيعية مرة أخرى ووضع خطط بديلة يتم تنفيذها في حالة تعطل تنفيذ الخطط الأصلية بما يكفل السيطرة على الموقف. ويعمل على تنمية الرصيد المعرفي في مجال إدارة الأزمات والكوارث من خلال أنشطة البحث ونشر المعرفة وتنمية المهارات عن طريق برامج التدريب^(١٥).

ولا يختلف الحال بالنسبة لجامعة القاهرة -أعرق الجامعات المصرية- عما ذكر بالنسبة لجامعة عين شمس فقد تم إنشاء مركز الحد من المخاطر

البيئية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٤، "وهو مركز بحثي وخدمي من مراكز الجامعة ذات الطابع الخاص، ويهتم المركز بالدراسات البيئية ودراسات الرصد والتقييم البيئي في مجالات تلوث الهواء والمياه والتخلص من النفايات الخطرة وكذلك دراسات تقييم الأثر البيئي والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية الأساسية الخاصة بالخطيط المستقبلي للتوسعات العمرانية والزراعية والسياحية"^(١٦) وبهذا فالمركز لا تتضمن أنشطته الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها الجامعة التي ينتمي إليها ويتوارد داخل جدرانها.

ويرى البحث الراهن أن ضعف الاهتمام بإدارة المخاطر بالجامعة المصرية قد يتربّب عليه عدة مشكلات يمكن أن تؤثر على أداء تلك الجامعة لمهامها، ومن تلك المشكلات: ضعف التعامل مع الأخطار المتوقعة والمحتملة، وفقدان أدوات التنبؤ بالمخاطر، والخلل في تحديد المخاطر ذات الأولوية، وهدر الموارد والتبديد المالي، كثرة الحوادث والإصابات، والصدمة عند وقوع الأزمة والتي كانت في الأصل خطراً محتملاً ولا مفر من وقوعه، ويؤكد ذلك عدد من اللقاءات العلمية التي اتخذت من إدارة المخاطر موضوعاً رئيسياً لها؛ حيث أوصى البيان الخاتمي لمؤتمر "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة" بما يلى^(١٧):

دعوة المؤسسات العامة إلى الاهتمام بتأهيل العاملين في مجال إدارة ومواجهة المخاطر في مجالات العمل المختلفة وتنمية مهارات تحديد المخاطر وتقييمها، وإلى استحداث أنواع ووحدات في هيكلها التنظيمية متخصصة بإدارة المخاطر التي تساعده على تحديد ونمذجة أنواع المخاطر ومستوياتها وطرق الحد منها في قطاعات عملها المختلفة، ودعوة الجامعات للالهتمام بإدارة الخطر من خلال فتح فروع علمية أو إدخال مساقات علمية إضافية وتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال بما يطور مستوى الوعي

باستراتيجيات ومفاهيم وممارسات إدارة الخطر، أيضاً تعزيز دور الجامعات بالمبادرة في بناء وتطوير (Risk Models) نماذج للخطر و (Early Warning) ونظم للإنذار المبكر تلائم واقع البيئة والمنطقة العربية، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والتاليف العلمي وإعداد البحوث حول إدارة المخاطر وتطبيقاتها في جميع التخصصات وال المجالات.

كما يعبر الإعلان عن ملتقى "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الواقع والأفاق" والمزمع عقده في أواخر عام ٢٠٠٨ أن "عدم الاعتماد على إدارة للمخاطر بطريقة علمية صحيحة - وهي حالة أغلب المؤسسات في الدول النامية- يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة" (١)، وعليه يرى البحث أن المشكلة تكمن في غياب إدارة المخاطر عن نظام الجامعات المصرية، ومن ثم يسعى للإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ١- ما الأساس الفكري لإدارة المخاطر بالجامعات؟
- ٢- ما واقع إدارة المخاطر في بعض الجامعات الأجنبية؟
- ٣- ما مقتضيات البحث لإدارة المخاطر بالجامعات المصرية؟

حدود البحث:

يتناول البحث إدارة المخاطر بجامعات: ساسكس بالمملكة المتحدة وهامبولد ستات بالولايات المتحدة الأمريكية ومردوخ باستراليا؛ وذلك لتميز التعليم الجامعي بهذه الدول الثلاث، كما أن كل من الجامعات المختارة لها ترتيب متقدم بين جامعات الدولة التي تنتهي إليها، وكذلك لوجود تنظيم إداري واضح لإدارة المخاطر بكل من هذه الجامعات، ويركز البحث في تناوله لإدارة المخاطر بتلك الجامعات الثلاث على بيان السياسة وإجراءات عملية إدارة المخاطر والمستويات الإدارية المسئولة عن إدارة المخاطر.



مفهوم البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وحدودها وأهدافها ، فإن البحث الراهن سوف يسير وفقاً للمنهج المقارن والذي يسير وفقاً للخطوات التالية: (١٩)

- ١- دراسة نشأة الظاهرة التعليمية موضوع الدراسة وعلاقتها بالظواهر التعليمية الأخرى ذات العلاقة في الدول المختارة.
- ٢- وصف الظاهرة التعليمية في وضعها المعياري ثم دراستها في الدول المختارة.
- ٣- تحليل الظاهرة موضوع الدراسة في ضوء القوى والعوامل الثقافية المسئولة عن الوضع الراهن لها في الدول المختارة.
- ٤- عقد المقارنة لإظهار أوجه التشابه والاختلاف في واقع الظاهرة التعليمية بالدول المختارة ثم تفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالظاهرة.
- ٥- إصلاح الظاهرة التعليمية موضوع البحث في الدولة التي تعاني المشكلة.

خطة البحث:

يسير البحث الحالي وفقاً للخطوات التالية:

- ١- تقديم إطار نظري لإدارة المخاطر بالجامعة المعاصرة.
- ٢- وصف وتحليل مستويات إدارة المخاطر بجامعات: ساسكس بالمملكة المتحدة ، وهامبولد بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ومزدودخ باستراليا.
- ٣- عقد مقارن تفسيرية لمستويات إدارة المخاطر في الجامعات الثلاث.
- ٤- تقديم تصور مقترن لمستويات إدارة المخاطر بلاءم الجامعات المصرية ويلبي مطالباتها.



الفصل الأول: إدارة المخاطر في الجامعة المعاصرة (إطار نظري)

بادئ ذي بدء "هناك خلط لغوي وإداري بين إدارة المخاطرات وإدارة المخاطر؛ فكلمة مخاطرة تجمع على (مخاطرات) لا على مخاطر أما (مخاطر) فترادف (أخطار) وهي جمع (خطر) وترتبط (إدارة المخاطرات) عن (إدارة المخاطر) فالمخاطر المالية تعنى المجازفة المالية؛ وهي أعمال وقرارات إدارية يقوم بها الإنسان بينما تعتبر الأخطار والمخاطر تهديدات خارجية تواجه الإنسان وبالطبع هذه الأخطار ليس للإنسان حيله معها إلا توقعها والاستعداد للتعامل معها ولا تنتج المخاطر كلها بالضرورة من أخطاء الإدارة، فهي قد تنشأ بفعل ظرف خارجي مفاجئ يخرج عن نطاق السيطرة."^(٢٠)

وتعرف إدارة المخاطر بأنها "النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر إلى مستويات مقبولة"^(٢١)، وهي أيضاً "عملية قياس وتقدير للمخاطر وتطوير استراتيجيات معالجتها وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى أو تجنبها أو تقليل آثارها السلبية أو قبول بعض أو كل تبعاته".^(٢٢) وتركز إدارة المخاطر التقليدية على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية مثل (الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الحوادث أو الموت أو الدعوى القضائية) وهناك أيضاً مخاطر غير ملموسة وهي على الرغم من أن احتمالية حدوثها ١٠٠% إلا أنه يتم تجاهلها من قبل المؤسسة وذلك بسبب الافتقار لمقدرة التعرف عليها، ومثال على ذلك مخاطر المعرفة والتي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة شروط السلامة والأمانة، وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال عن هذه المخاطر جميعها نقل بشكل مباشر إنتاجية العاملين لهذه المعرفة كما نقل من فعالية الإنفاق والخدمة والنوعية والسمعة والمكاسب.^(٢٣)

أولاً: تطور إدارة المخاطر : (٢٤)

ظهر مجال إدارة المخاطر في منتصف سبعينيات القرن العشرين ناشئاً من المجال الأكبر إدارة التأمين وتم تبني مصطلح إدارة المخاطر لما للمجال الجديد من مدى أوسع من مجرد إدارة التأمين حيث تشمل إدارة المخاطر أنشطة ومسؤوليات خارج مجال التأمين العام على الرغم من أن التأمين يعد جزءاً هاماً في إدارة المخاطر كما أن وكلاء التأمين غالباً ما يقومون بدور مديرى المخاطر للمؤسسات.

وتتركز إدارة التأمين على حماية المؤسسات من الكوارث الطبيعية والتي من أكثر مظاهرها الحريق والسرقة وإصابات المستخدمين بينما تتركز إدارة المخاطر على هذه الأنواع من المخاطر إلى جانب أنواع أخرى من الخسائر الباهظة التكاليف مثل المسؤولية عن المنتج وممارسات العمالة والتدهور البيئي والامتثال للمحاسبية والتعاقد الخارجي وتقلب أسعار العملات وكذلك التجارة الإلكترونية.

وفي الثمانينات وببداية التسعينات من القرن العشرين نمت إدارة المخاطر وأضحت تمثل جزءاً أساسياً من تحطيط المؤسسة وإستراتيجيتها، كما تكاملت إدارة المخاطر مع العديد من وظائف المؤسسة، وفي إطار هذا التطور أصبح أمام مديرى المؤسسات ثلاثة خيارات عند اختيارهم مدير المخاطر بالمؤسسة^(٢٥): حيث يمكن أن يكون كبير موظفي المالية أو الخزانة بالمؤسسة، أو يتم الاعتماد على وكلاء التأمين الذين يقومون بتقييم المخاطر ويقدمون المشورة والحلول التأمينية لعملائهم، أو بالاستعانة بمستشار مستقل يقدم خدمات إدارة المخاطر مقابل أجر.

وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين ظهرت مجالات جديدة لإدارة المخاطر حدتها جمعية إدارة التأمين والمخاطر في المجالات التالية: (٢٦)



إدارة عمليات التشغيل، والمخاطر البيئية، والأخلاق. فبالنسبة للمخاطر البيئية أصبحت إدارة المخاطر بالمؤسسات تهتم بالتقيد بالضوابط والمواثيق البيئية وضمان حماية البيئة في خدماتها ومنتجاتها لعدم التعرض للرفض من قبل المجتمع أو العميل أو الخضوع للعقوبات.

كما أن من المظاهر الحديثة في إدارة المخاطر زيادة الاعتماد على شبكة الانترنت للحفاظ على العلاقات والتواصل المستمر مع العملاء والموظفين وال媿دين بالإضافة إلى التسويق الالكتروني المنتج أو الخدمة مع ما يوفره من مزايا إلى جانب المخاطر الأمنية وقضايا المسؤولية، ومن ثم أخذت أنشطة إدارة المخاطر بالمؤسسات تشمل على توفير الأمان في استخدام شبكة الانترنت.

ومع نمو مجال إدارة المخاطر ليشمل كلا من المخاطر المالية والبيئية والتكنولوجية ، مما دور مديري المخاطر ليشمل مدخلاً على اتساع المنظمة يسمى enterprise risk management (E R M) وهو بحث في تطبيق برامج الوعي بالمخاطر ومنعها عبر المؤسسة ككل في جميع أنحاء المؤسسة. والذي يوفر للمؤسسة ثقافة تستطيع السيطرة على المخاطر المرتبطة ببيئة العمل سريعة التغير.

ويهتم الممارسون لهذا النوع من إدارة المخاطر (إدارة المخاطر المؤسسية) بإدراج إدارة المخاطر في القيم والأخلاق والأهداف الأساسية الخاصة بالمؤسسة. ثم يعملون على دعم تلك القيم أثناء ممارسة العمل، وذلك بتحليل المخاطر ثم اقتراح استراتيجيات للحد منها، كما يطورون أساليب للتحذير من المخاطر المحتملة الواقوع، ويقيمون نظماً للضبط، كما يجرؤون على مراجعتها دوريّة ل البرنامج لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.



ويهتم البحث الحالي بتناول إدارة المخاطر وفق هذه الرؤية التي تأخذ في اعتبارها المؤسسة ككل.

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر :

يحمل مفهوم إدارة المخاطر معنيين؛ وهما لا يتعارضان بل يتكاملان، حيث يؤدي كل منهما دور في عملية إدارة المخاطر بالمؤسسة.

المعنى الأول يعبر فيه عن إدارة المخاطر بأنها إدارة الأخطار (جمع خطر)؛ وهي أمور تواجه المؤسسة فتعرض مواردتها للنّاف أو الفقد. والخطر هو: هو أى شك حول حدث مستقبلي يمكن أن يهدد قدرة المؤسسة على أن تجز مهمتها^(٢٧)، وهو احتمال حدوث أمر في المستقبل يسبب حدوثه الضرر أو الخسارة للمؤسسة^(٢٨).

وعليه تعتبر إدارة المخاطر (الأخطار) هي: "نشاط إنساني يتم فيه التكامل بين إدارة الخطر وتقديره وتطوير استراتيجيات إدارته"^(٢٩)، "عملية تحديد للخسائر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وقياس حجم تلك الخسائر، ثم تقرير كيفية حماية المؤسسة من لضرر في ضوء طبيعة الخطر وأهداف المؤسسة ومواردها"^(٣٠)، وهي عملية "تحديد الأصول التي تحتاج إلى حماية، وتقدير احتمالات تعرضها للفقد أو الإيذاء، والتعرف على التهديدات المحيطة بها وذلك لحماية وتأمين الأصول ضد السرقة والتلاعيب والفقد"^(٣١)، وهي العمليات التي تتضمن تعريف المخاطر التي تواجه المنشأة. وتحديد الأثر الذي يمكن أن يحدثه كل خطر، ثم اتخاذ قرارات مدققة لتجنب تلك المخاطر أو تدريتها، أو تحويلها، أو قبولها كما هي"^(٣٢)، وهي عملية "اختيار واستخدام بعض الإجراءات المقاومة للمخاطر المتوقعة، وذلك حماية الأصول وتحقيق المستوى المقبول للخطر نظير التحمل بقدر معقول من التكلفة"^(٣٣)، وهي عملية منهجية لتحديد وتقدير المخاطر التي تتعرض لها



المؤسسة، واتخاذ الإجراءات لحماية المؤسسة من تلك المخاطر^(٣٤)، وهي عملية نظامية يتم فيها تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة لاتخاذ الإجراءات الوقائية ضدها،^(٣٥) ونظراً لأن هناك تلازم واتفاق في هدف كل من إدارة المخاطر والإدارة بصفة عامة فيمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها "الخطيط والتنظيم والقيادة ورقابة موارد المنظمة من أجل تدنيه الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد".^(٣٦)

المعنى الثاني: ويعبر فيه عن إدارة المخاطر بأنها إدارة المخاطرات (جمع مخاطرة)؛ وهي نواتج غير معلومة تصاحب أنشطة تقوم بها المؤسسة، وقد تكون هذه النواتج مرغوباً فيها وتمثل فرضاً، أو غير مرغوباً فيها وتمثل تهديدات لذك المؤسسة.

فالمخاطر: هي "حدث لا يمكن التنبؤ به أو تقدير احتمالية حدوثه"^(٣٧)، وهي "مجازفة وخطر وفرصة وخسارة؛ وعليه تتميز المخاطر بعدم الثقة"^(٣٨)، وهي أيضاً "إمكانية أن يوفر الخطر فرضاً ومكاسب ذات قيمة".^(٣٩)

وعليه تكون إدارة المخاطر(المخاطرات) هي: نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات لأن أي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل - وطالما أن المستقبل غير مؤكد - فلا بد من الاعتماد وبشكل ما على مبادئ إدارة المخاطر^(٤٠)، وهي "الاستعداد المبكر للأحداث المعاكسة الممكنة للحدث مستقبلاً أكثر منها الاستجابة لها عند حدوثها"^(٤١)، وهي "أسلوب للقيام بالعمل على نحو أفضل ، حيث أن إدارة الخطر تسمح للمنشأة بتغطية مخاطرها بفعالية أكبر، كما تمكنها من تخفيض احتمالات وقوع الخسائر غير المتوقعة"^(٤٢)، وهي: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة للحدث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب".^(٤٣)



ويتضح من العرض السابق للمعنيين أنهما متكاملان، ويؤكد ذلك التعريف التالي لإدارة المخاطرة - والذي يتفق مع التعريف الأخير لإدارة الخطر في المؤسسة - حيث تعرف بأنها: "ردود أفعال الإدارة تجاه ظهور عدم الثقة" (٤٤).

وعليه يتبنى البحث مفهوماً لإدارة المخاطر بالمؤسسة يتضمن كلاً المعنيين؛ حيث يعرفها بأنها: "ممارسة كافة الأنشطة الإدارية من أجل تدنيه الآثار المحتملة للمخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة من جهة، والحد من النواتج غير المتوقعة وغير المرغوب فيها والمصاحبة لأنشطة المؤسسة من جهة أخرى، وبما يمكن من تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية".

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر:

تنعدد وجهات النظر بشأن أهداف إدارة المخاطر؛ وتذهب إحدى وجهات النظر إلى القول بأن أهداف إدارة المخاطر تتحدد في: (٤٥)

- ١- تعين المخاطر وتطوير الاستراتيجيات التي تقلل من هذه المخاطر بصورة معينة أو اتخاذ خطوات تمكن من تجنب تلك المخاطر كلية.
- ٢- التعرف على المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على أهداف المؤسسة.
- ٣- القياس الكمي للتأثير المحتمل على كل من الجودة والوقت والتكلفة.
- ٤- وضع أساس للعوامل غير المتحكم بها.
- ٥- تخفيض التأثيرات باختيار التأثير على العوامل الممكن التحكم بها.
- ٦- زيادة فهم المشروع بصورة عامة.
- ٧- تعين البديل المتاحة للتخطيط وأساليب المتابعة.
- ٨- توفير تحذير مبكر ضد المخاطر والتأكد من الأمور غير المؤكدة.
- ٩- اتخاذ الخطوات لزيادة الفرص الملزمة للمخاطر.
- ١٠- إتاحة أكبر قدر من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.



- ١١- تضمين الأمور غير المؤكدة في عمليات التخطيط والتنمية والتنفيذ.
١٢- التعرف على النماذج والأساليب التي يمكن بواسطتها الوصول إلى تقديرات كمية.

وتري وجهة نظر أخرى أن إدارة المخاطر تركز على تحقيق المؤسسة لأهدافها في الجوانب الأربع التالية:^(٤٦)

- ١- الجانب الاستراتيجي: بوضع أهداف عالية المستوى تدعم رسالة المؤسسة.
 - ٢- الجانب التشغيلي: بعملية إدارية مستمرة.
 - ٣- الجانب المالي: بحماية ممتلكات المؤسسة وأصولها.
 - ٤- جانب الإذعان للأوامر: بالتزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات المطبقة.
- وعند تنفيذ إدارة المخاطر بالجامعات تتدخل الأهداف الخاصة بالجوانب الأربع السابقة مع المكونات الثمانية التالية بطريقة مترابطة:
- "البيئة الداخلية": والتي تتمثل في: الثقافة، والقيم، وبيئة العمل بالجامعة.
وضع الأهداف: وهي الطريقة التي تستخدمها الإدارة لإرساء أهدافها وأغراضها الإستراتيجية.

تعريف الحدث: وهي الأحداث الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

- تقدير الأخطار: بتقييم تأثير الأخطار وتحديد أولويتها.
- الاستجابة للخطر: بتحديد كيفية تعامل الإدارة مع الأخطار التي تواجه الجامعة (إما بالتخفيض من حدتها أو المشاركة في الخطر مع جهات أخرى)
- نشاطات السيطرة: وضع السياسات والإجراءات التي تضمن بها مواجهة الأخطار حيث وقوعها.
- المعلومات والاتصال: بتحديد المعلومات الصحيحة وإيصالها في مواجهة الخطر للشخص المناسب الذي يستطيع أن يفيد منها في مواجهة الخطر.



الضبط: بالمراقبة واتخاذ الإجراءات الصحيحة حسب الحاجة^(٤٧).
والإدارة الصحيحة للخطر يجب أن تدار عبر الأهداف الأربع
والمكونات الثمانية على كل مستوى بالمنظمة (الجامعة ككل - الكلية - القسم
والوحدة الوظيفية).

ومن الجدير بالذكر أنه في فترة الثمانينيات أصبحت إدارة المخاطر
ركناً جوهرياً في تخطيط أي مؤسسة وفي وضع إستراتيجيتها بحيث أصبح
يتكمel مع وظائف المنشأة، والخطر كما سبق توضيجه هو مشكلة محتملة أو
 موقف إذا تحقق فإنه قد يؤثر عكسياً على المشروع، وكل المشروعات تواجه
أخطاراً وكل الأخطار يتم السيطرة عليها إلا أن بعضها يتم التخلص منه
والبعض الآخر يتحول إلى مشكلات تتطلب الانتباه، والقليل منها يتضاءل
مشكلاً أزماً قد تحطم المشروع، وهنا يكون الهدف من إدارة المخاطر
التأكد من أن هذه المخاطر لن تتحول أبداً إلى الحالة الثالثة (أزمات) والأزمة
هي "النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما؛
إما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ"^(٤٨).

رابعاً: إدارة المخاطر بالجامعة المعاصرة:

تمثل عملية إدارة المخاطر بخمس خطوات أساسية
الخطوة الأولى: تحديد المخاطر: ومن أكثر المخاطر شيوعاً
بالمؤسسات: المخاطر الناجمة عن فرق العمل: كعدم استعداد أعضاء الفريق
في الوقت المناسب أو عدم توفر الأفراد ذوي المهارات العالية المطلوبة،
والمخاطر الناجمة عن الأجهزة: كالاعطال المفاجئة وتأخر تسليم الأجهزة عن
الوقت المناسب، المخاطر الناجمة عن الإدارة: كضعف الالتزام بالجدول
الزمني المحدد للعمل وعدم اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب،
والمخاطر الناجمة عن عدم وجود رؤية واضحة: وذلك عندما تحدث

تغيرات ولا يتم إبلاغ الإدارة عنها في الوقت المناسب، والمخاطر الناتجة عن التكنولوجيا: كوجود حدود لاستخدام تكنولوجيا معينة، ومخاطر التسليم: كضعف دقة العمل وعدم اكتماله عند تسليمه في الوقت المحدد، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية: كالحرائق والفيضانات.

وتوجد عدة وسائل يمكن استخدامها لتعريف المخاطر، وان كان عند تطبيقها يتم الاستعانة بأكثر من وسيلة وهذه الوسائل هي:^(٤٩) أراء الخبراء: وتعتمد على وعي الخبرير وإدراكه لمدى حجم الخطر، وتقسيم الخطبة: بدراسة المخاطر في كل جزء على حدة، وتحليل الفروض: أي فروض المكسب والخسار، واستبطاط القرارات: بالاعتماد على التأثيرات التي تشير إلى أن أمراً ما سوف يحدث داخل أو خارج المؤسسة؛ وتدالل الأفكار: وهي عمل توليفة من جميع التعريفات السابقة للوصول إلى أفضل النتائج.

الخطوة الثانية: تحليل المخاطر: وهناك عدة طرق لتحليل المخاطر ، إلا أن أبسط هذه الطرق وأوسعها انتشارا هو تصنيف المخاطر ومن أبرز تصنیفات المخاطر: المخاطر الخارجية غير المتوقعة: وهي المخاطر التي تكون خارج سيطرة المدير أو المؤسسة وهي غير متوقعة بالمرة؛ ومن أمثلتها: (تغير الإجراءات الحكومية ، والكوارث الطبيعية)، والمخاطر الخارجية المتوقعة وغير المؤكدة: وهي المخاطر التي تتوقع أن تحدث ، ولكن لا نعرف إلى أي مدى سوف تؤثر ومن أمثلة تلك المخاطر: الطلب على المنتج (الخدمة)، والسياسات المالية للدولة، والمخاطر الفنية الداخلية: وهي التي تنشأ من التكنولوجيا المستخدمة ومدى قدرتها على تحقيق مستويات الأداء المطلوبة، والمخاطر الداخلية غير الفنية: وهي الناتجة عن فشل الإدارة في السيطرة على العمل وتسييره نحو تحقيق الأهداف،



والمخاطر القانونية: وهى أما مدنية كالعقود والتصاريح أو جنائية كالجوانب الصحية والسلامة العامة.

الخطوة الثالثة: تقييم المخاطر: بعد تحديد مصادر الخطر وتحليلها نحتاج إلى تقييم درجة المخاطر لتحديد أشدّها خطورة. وذلك لجدولة عمل التحكم بالمخاطر في الخطة التالية بالبدء في معالجة أشد المخاطر أولاً، يليها الأقل منها شدة وهكذا حتى تنتهي قائمة المخاطر ، وفي البداية نحسب تأثير واحتمال كل خطر على حدة ثم نحسب تأثيرها التجمعي.

الخطوة الرابعة: التحكم في المخاطر: وهنا يجب أن نكون على دراية كاملة بكيفية التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة دون التأثير على سير العمل، ويتم التحكم في المخاطر بالعمل على تقليل درجة خطورتها، إما بتقليل احتمال حدوث الخطر، أو بتقليل تأثير الخطر أو بتقليل الاحتمال والتأثير معاً وذلك بحسب ظروف كل مؤسسة.^(٤٠) ومن أساليب وطرق التحكم في المخاطر وتقليل درجاتها:^(٤١) إزالة الأعذار، ومتابعة سير العمل ومراقبته، وتسهيل الاتصال، وتوفير خطط بديلة، والتأمين ضد المخاطر.

الخطوة الخامسة: المراقبة والمتابعة الدورية: وتنتمي لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

خامساً: مستويات إدارة المخاطر بالجامعة المعاصرة:

بصفة عامة فإن كل شخص داخل الجامعة مسئول عن إدارة المخاطر، كما أن الإدارة الجيدة للمخاطر تعتمد على تضمين الأفراد من مختلف المستويات الوظيفية في إدارة المخاطر، ولتجنب الأزدواجية ولتفعيل العملية فإن على الجامعة أن تحدد أدوار الأفراد ومسئوليّاتهم.

وفيما يلي توضيحاً للمستويات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر في الجامعة:^(٤٢)



أ) مجلس إدارة الجامعة: The Board

يكون على المجلس الإشراف والمتابعة فهو يوجه الأسئلة الملائمة والتي قد تكون أحياناً صعبة (يتدخل بألفه ويشير بأصابعه) وهو هنا يختص بالسياسة أكثر من إدارة المخاطر فالمطلوب من المجلس أن يشارك الرئيس في الرواية لأن يتدخل في تسيير العمل وعليه أيضاً تشجيع الإدارة على الأخذ في الاعتبار إدارة المخاطر عند مناقشة المبادرات الجديدة المحتملة.

ويقوم المجلس بتعزيز وتأكيد أهمية إدارة المخاطر لدى مجتمع الحرم الجامعي؛ فهناك علاقة وثيقة بين الحكم الجيد والإدارة الفعالة للمخاطر، وهنا يلزم وفاء المجلس بالشروط المسبقة التالية لنجاح مبادرات إدارة المخاطر بالجامعة: الفهم الجيد والالتزام بأن إدارة المخاطر جهد متعدد المستويات، وأن يكونوا قادة حقيقين بإمكانهم إلهام تابعيهم، والتوضيح لكل مستوى بالجامعة كيف ولماذا تطبق عليه إدارة المخاطر، ودعم تحليل الكلفة والعائد، والاستثمار في الأفراد، وتحديد أولويات العمل.

ب) رئيس الجامعة: The Presidents

تتمثل مهام رئيس الجامعة تجاه إدارة المخاطر في: دمج أعضاء هيئة التدريس والمجلس في علاقة شراكة تؤدي إلى الحكم الفعال، ودفع الجامعة لمواجهة تحديات عالم سريع التغير، ويشترك مع مجلس الجامعة في وضع أجندته (جدول أعمال) إدارة المخاطر بالجامعة وفقاً لأعلى مستوى إداري، ومعالجة بعض القضايا الأساسية مثل تأكيد استقلالية الجامعة بإدخال التعديلات على نموذجها المالي، والعمل على تحويل التحديات التي تواجه الجامعة إلى فرص تستفيد منها.



ج) كبير المسؤولين الماليين : The Chief Financial Officers (CFOs) :

ويتمثل دور كبير المسؤولين الماليين العمل كعنصر أساسى مع رئيس الجامعة ومجلس إدارتها فى تصميم وتنسيق جهود إدارة المخاطر بالجامعة.

د) كبير مسؤولي المخاطر : The Chief Risk Officers (CROs) :

وهو قائد إدارة المخاطر وأحياناً يكون مصدر المبادرة بها ومن أدواره: يكون له تابعيه لإدارة المخاطر بالحرم الجامعى الذى يتواجد فيه بما يعينه على التعامل مع كم أقل من البشر والأحداث، ويجرى العمل فى مجموعات بما يتتيح للمشاركين تبادل الأفكار والمعلومات بما يمكنهم عند العودة بها إلى حرمهم الجامعى من دفع عجلة إدارة المخاطر المؤسسية خلال السنة التالية. يرأس لجنة لإدارة المخاطر المؤسسية خاصة بكل حرم جامعى (النظم الجامعية العامة كبيرة الحجم) ويتمثل عملها فى تحليل البيانات لتحديد الفرص المتاحة لإدارة المخاطر ودائماً تجد هذه اللجان العديد من الفرص المتاحة لإدارة المخاطر، كما يهتم بالتقنولوجيا الجديدة التى توفر إعدادات تمكن الأقسام والوحدات المختلفة من وضع مقاييس قابلة للتطبيق. عليه أيضاً أن يرسل تقريره إلى كبير المسؤولين الماليين وفي حالات قليلة يرفع التقارير مباشرة إلى رئيس الجامعة أو إلى مجلس الجامعة أو إلى لجانها (لجنة المراجعة، أو اللجنة التنفيذية، أو اللجنة المالية، على الرغم من أنها تعتمد على الخبرة لدى أعضائها) كما قد يرسل التقارير إلى كل من رئيس الجامعة ومجلسها وبعض يؤكد على الحوار المفتوح، كما يحرص على تضمين كل المستويات وكل الوحدات التنظيمية للجامعة وعلى مجلس الجامعة أن يدعمه في ذلك، وبصفة عامة من غير المستحب أن يرسل كبير مسؤولي المخاطر المعاير إلى (CEO) كبير المسؤولين التنفيذيين لكل مؤسسة رغبة في تقليل التقارير التي تصل إليهم.



ومن الجدير بالذكر أن وجود هذا المسؤول الجامعي يفيد مؤسسات التعليم العالي لما له من نظرة إلى المستقبل خاصة المرتبطة بالمخاطر ذات الصلة بالصناعة والتي تكون لها تأثيرات على مثل مستقبل بعض التخصصات أذا أخذ في الاعتبار احتمالات تفلص تمويل البحث الخاص بها.

د) كبير مسئولي المعلومات: Officer The Chief Information(CIO):

يهم بائعي تكنولوجيا المعلومات - في الوقت الحالي - بإدماج عمليات إدارة المخاطر المؤسسية في نظمهم، إن تكنولوجيا المعلومات تعد حيوية بالنسبة لإدارة المخاطر المؤسسية وأن غالبية المنظمات تتضمن كبير مسئولي المعلومات أو أحد الأعضاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات ليكون عضواً بلجنة إدارة المخاطر الجامعية.

و) هيئة الإدارة: Management

والإدارة هنا مصطلح واسع يشتمل على كبير المسؤولين الماليين، وغيره من كبار المسؤولين مثل (كبير الإداريين والنائب التنفيذي/ رئيس الجامعة والمستشار العام) وغيرهم.

والإدارة مسؤولة عن عمليات المؤسسة يوم بيوم فوفقاً لمصطلح إدارة مخاطر المؤسسة تكون الإدارة مسؤولة عن الإدارة المخاطر الإستراتيجية التشغيلية والتمويلية والامتثال للأوامر تحت إشراف رئيس الجامعة ومجلسها، وعلى إعلام المجلس واستشارته بشأن إدارة مخاطره كلما أمكن.

ويمكن القول أن إدارة المخاطر المؤسسية هي ببساطة (الإدارة الجيدة) ومن الواضح أن تنفيذ مشروع إدارة المخاطر هو مسؤولية الإدارة فعلياً سبيل المثال (رؤساء الأقسام مثل رئيس قسم الكيمياء، أو رؤساء الوحدات مثل مكتب المعونات المالية للطلاب، مكتب دعم الطلاب في أفضل موضع يمكن من تحديد المخاطر وتطوير وسائل الحد من تلك المخاطر).



فهذا المدير التنفيذي إذا لم تكن إدارة المخاطر المؤسسية جزءاً من عمله اليومي فإن جهود إدارة المخاطر لن يكتب لها النجاح.

ز) مسئولي الفحص والمراجعة الداخلية: Internal Audit:

في قطاع الأعمال تكون إدارة المخاطر والفحص الداخلي منفصلتان وتمثلان مهام متميزة عن بعضهما البعض إما في مجال التعليم العالي فان الفصل بينهما غير ضروري بل الأفضل أن يكون العمل بينهما تعاونياً أو على الأقل يجب التأكيد من عدم ازدواجية مهامهما، ومن الهام إدراك أن المراجعة الداخلية بحكم تعريفها يجب أن تكون مستقلة وقدرة على المراجعة ورفع التقارير إلى المجالس عن ما إذا كانت العمليات الإجراءات الموضوعة يتم إتباعها والعمل بها، ومحققة الضبط لعمليات إدارة المخاطر المؤسسية بكفاءة وفاعلية.

ويستطيع المراجعين الداخليين القيام بدور مساند في إدارة المخاطر المؤسسية إلا أن الدور القيادي ربما يشكل أساس وظيفة المراجعة ومن ثم فان مدير الفحص الداخلي يعمل أيضاً كمدير مسئولي المخاطر، فعلى الرغم من أن ذلك قد لا يكون ملائماً في العديد من الجامعات فإن الترتيب التنظيمي يتtagم مع ما لدى المؤسسة والأفراد من مهارات.

وهنا يكون على مدير المراجعة الداخلية / كبير مسئولي المخاطر تطوير تنظيم إدارة المخاطر عن طريق طلب مطالبة الهيئة المتواجدة في مختلف أقسام المؤسسة بأن يكونوا هم أيضاً مسئولين عن إدارة المخاطر، ومن ثم يكون هذا الترتيب هو الأكثر اقتصادية عن تلك المؤسسات التي ترغب في توفير هيئتين مستقلتين تختص إدراهما بإدارة المخاطر وتختص الأخرى بالمراجعة الداخلية واللتين يكون من الهام إحداث تنسيق بين مهامهما.



القسم الثاني: إدارة المخاطر ببعض الجامعات العالمية المعاصرة:

ويتناول هذا القسم إدارة المخاطر في ثلاثة جامعات تمثل كل منها نموذجاً للمستويات الإدارية الخاصة بإدارة المخاطر سواء على مستوى الأفراد أو الوحدات التنظيمية، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أولاً: إدارة المخاطر بجامعة ساسكس Sussex University

تأسست جامعة ساسكس عام ١٩٦٢، وصنفت في عام ٢٠٠٨ رقم ١٦ في دليل الجامعات الجيدة، كما اختيرت عام ٢٠٠٧ الجامعة رقم ٢٠ في أوروبا، ووُضعت الجامعة رؤية ورسالة لها عام ٢٠٠٤ أن تكون: "رائدة وخلقة وذات منظمات دولية تتميز بقوة المشاركة والتحدي"، ويلاحظ ارتفاع عدد طلاب جامعة ساسكس في التسعينيات، وتشترك جامعة ساسكس في العديد من الألعاب الرياضية والجامعية، وحققت المراكز الأولى في بعضها، كما حققت الجامعة في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فائضاً مالياً صغيراً بعد فترة من العجز. (٥٣)

أ) **البيئة الثقافية:** تقع جامعة ساسكس في مدينة ساسكس بجنوب شرق إنجلترا، والتي تتميز بالخصائص الثقافية التالية: (٤٤)

من الناحية الديموغرافية: يتسم سكان ساسكس بقوة الإرادة وتمثل المسيحية الكاثوليكية ديانة الغالبية العظمى من السكان، والإنجليزية هي لغة شعب ساسكس.

ومن الناحية الجغرافية: تكون طبيعة أراضي ساسكس من سهل ساحلي وغابات ووادي وأرض سهلة ومستوية بدون عورات، وإن كانت هناك مناطق مرتفعة جهة الغرب، وأخرى مُنخفضة جهة الشرق، يلاحظ في



ساسكس اعتدال المناخ بصفة عامة، وإن كان لا يمنع هطول الأمطار في فصل الصيف مع وجود العواصف الرعدية. وأظهر اعتدال المناخ ضالة التفاوت بين درجات الحرارة ليلاً ونهاراً والشمس مشرقة على الدوام وتذهب على الساحل نسائم البحر.

أما من الناحية الاقتصادية: فيعتمد اقتصاد ساسكس أساساً على النشاط الزراعي ثم على صيد الأسماك يليها صناعة الحديد، كما تشكل السياحة في المنتجعات معتدلة المناخ جزءاً من القاعدة الاقتصادية، كذلك يوفر وجود جامعي ساسكس وبريتون الكثير من فرص العمل التي تزيد عن المطلوب.

أ) سياسة إدارة المخاطر:^{٥٥}

تشكل سياسة إدارة المخاطر جزءاً من ترتيبات الحكم المشتركة والضبط الداخلي للجامعة، وتعبر السياسة عن المنهج الذي تضعه الجامعة لإدارة المخاطر وتوثيق القواعد والمسؤوليات الخاصة بمجلس الجامعة ونائب رئيس الجامعة وغيرهم، إنها أيضاً تضع خطوط عريضة تحت المظاهر الرئيسية لعملية إدارة المخاطر كما تحدد الإجراءات الرئيسية للتقرير، هذا بالإضافة إلى أنها تصف العملية كما سينفذها أعضاء المجلس لتقييم فعالية الإجراءات والضبط الداخلي للجامعة.

والمبادئ الرئيسية التالية تميز منهج الجامعة في إدارة المخاطر والضبط الداخلي: فالمجلس هو المسؤول عن مراقبة إدارة المخاطر داخل المؤسسة ككل، و عن تبني منهجاً مفتوحاً ومستقلاً لحل مشكلات المخاطر، وتدعم الإدارة العليا للجامعة السياسات المعتمدة من قبل المجلس وتوصي بتطبيقها، وتأخذ المؤسسة في اعتبارها المؤيدین والمقاومین للتغيير، كما تكشف من الأعباء المالية وغير المالية المتضمنة في المخاطر.

ب) مستويات إدارة المخاطر:

تعتبر مسؤولية تحديد المخاطر وإدارتها جزءاً روتينياً من دور الإدارة في كل المستويات ويضمن هذا الضبط المستمر للمؤشرات الرئيسية للخطر، ويعتبر العمداء ورؤساء الأقسام مسؤولين عن تشجيع الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر داخل كلياتهم وأقسامهم.

١ - مجلس الجامعة: ويلعب المجلس دوراً أساسياً وضع النغمة الخاصة بثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة حيث يحدد أنواع المخاطر التي يتم قبولها وتلك التي يتم رفضها كما يتم وضع المعايير وتوقعات الهيئة بشأن السلوك والاستغناء، وكذلك تحديد مستوى المخاطر الملائم والذي يمكن قبوله داخل الجامعة.

٢ - لجنة التمويل والأغراض العامة: تعد هذه اللجنة مسؤولة عن التأكيد من أن الأخطار الكبرى تم ربطها بأي من القرارات المميزة الموضوعية وأنه يمكن إدارتها وإحكام السيطرة عليها والتي تم تحديدها من قبل المجلس في إطار مستوى الميل نحو المخاطر.

٣ - لجنة التدقيق والمراجعة: تعتبر لجنة الفحص هي المسئولة عن ضبط ترتيبات وإجراءات الجامعة لإدارة المخاطر وبصفة خاصة فيما يتعلق ب تقديم الرأي للمجلس عن مدى فعالية سياسات وإجراءات تقييم الخطر وإدارته.

٤ - جماعة إدارة المخاطر: وتعتبر جماعة إدارة المخاطر جزءاً من نظام الضبط الداخلي للجامعة حيث يندمج نظام الضبط الداخلي مع إدارة المخاطر، ويشمل هذا النظام المتكامل على عدد من العناصر التي تيسر عملية فعالة وكافية تمكن الجامعة من الاستجابة إلى مخاطر متعددة تشغيلية ومالية وتجارية، وهذه العناصر هي:



▪ **السياسات والإجراءات:** حيث يرتبط بالأخطار الهامة سلسلة من السياسات التي تدعم عملية الضبط الداخلي، وتوضع السياسات من قبل المجلس، وتنفذ ويتم توصيلها إلى الهيئة العاملة من قبل الإدارة العليا كما تؤيد الإجراءات المكتوبة للسياسات إذا كانت ملائمة.

▪ **ضبط ووضع التقارير:** تضبط جماعة إدارة المخاطر وتراجع بجدية المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها من قبل الإدارة، وترتيباتهم للتعامل مع تلك الأخطار. و كنتيجة لذلك فإن أي إجراءات تصحيحية مطلوبة تتخذها الإدارة سوف يتم تضمينها سوف يكتب تقرير عنها ويرفع الى نائب رئيس الجامعة ولجنة الفحص.

▪ **تخطيط العمل ووضع الميزانية:** وتستغل هذه العملية في وضع الأهداف وقبول خطط العمل وتخصيص المواد.

▪ **إطار عمل الخطر للأخطار الهامة:** تحرص جماعة إدارة المخاطر على تسجيل الخطر لتيسير التحديد والتقييم والضبط المستمر للأخطار التي تتميز بها المؤسسة، وهذا التوثيق يتم تقيمه سنويًا من قبل جماعة إدارة المخاطر لكن يتم إضافة المخاطر الطارئة كلما اقتضى الأمر، كما يتم مراقبة وضبط إجراءات التحسين ومؤشرات الخطر بانتظام.

▪ **إطار عمل الخطر على مستوى الكليات والأقسام:** يجب أن يطبق العداء ورؤساء الأقسام إطار عمل الخطر على مستوى الجامعة كجزء من عملية التخطيط السنوي للوحدة ؛ وذلك للتأكد من أن الأخطار الهامة في وحداتهم تم تحديدها وتقييمها وضبطها، كما يتم ضبط إجراءات التحسين ومؤشرات الخطر بانتظام من قبل الإدارة كإجراء معتمد.

▪ **لجنة الفحص:** وهي تختص برفع التقارير للمجلس عن الضبط الداخلي بالجامعة؛ لكي يتم تتبّيه المجلس تجاه أي قضايا طارئة، كما تتضم هذه اللجنة جيداً ل تستطيع تقديم النصح للمجلس عن فاعلية نظام الضبط الداخلي بما في ذلك نظام الجامعة لإدارة المخاطر من خلال تقرير سنوي يرفع إلى المجلس عن مدى فعالية سياسات وإجراءات تقييم المخاطر وإدارتها.

▪ **برنامج الفحص الداخلي:** ويعتبر الفحص الداخلي أهم عنصر في عملية الضبط الداخلي وهو يمثل جزءاً من برنامج عملها المعتمد، واستجابة لمتطلبات المراجعة السنوية التي تحدد فاعلية نظام الضبط الداخلي داخل المنظمة.

▪ **الفحص الخارجي:** يقدم الفاحص الخارجي تغذية راجعة للجنة الفحص عن عملية الرقابة المالية الداخلية التي تراجع كجزء من فحصهم السنوي.

▪ **تقارير طرف ثالث:** قد تكون الاستعانة بمستشارين خارجيين ضرورية من وقت آخر في جوانب مثل الصحة والأمان والموارد البشرية، فوجود طرف ثالث متخصص في تقديم الاستشارة وكتابة التقارير يمكن أن يزيد من الثقة في نظام الضبط الداخلي.

ج) إجراءات عملية إدارة المخاطر :

تعد جماعة إدارة المخاطر تقريرها السنوي عن مراجعتها لفاعلية نظام الضبط الداخلي المعتمد من قبل لجنة الفحص ومجلس الجامعة، ويتضمن التقرير توضيحاً لكيفية تقييم المخاطر وإدارتها؛ والتي تسير كالتالي:

١- **السيطرة على البيئة:** بالتعرف على أهداف الجامعة وأغراضها المالية وغير المالية، وتشكيل الهيكل التنظيمي وتكون فريق الإدارة



العليا، وتحديد الثقافة والمنهج والموارد الازمة لإدارة المخاطر، وتقويض السلطة، وأخذ رأي الجمهور.

-٢- التحديد والتقويم المستمر للأخطار الهامة: بتحديد وتقييم الأخطار الهامة في الوقت المناسب، وترتيب المخاطر وفقاً لأولوياتها، وتوفير كافة الموارد الازمة لتحديد المناطق الأكثر عرضة للتاثير العالي للخطر.

-٣- المعلومات والاتصالات: بتحديد كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بالأخطار الهامة وتوفيرها بسرعة وجودة، وتحديد الوقت المسموح به للسيطرة على الأعطال أو أي أخطار جديدة.

-٤- الضبط والإجراءات التصحيحية: وتمثل في قدرة الجامعة على التعلم من مشاكلها، ووضوح الالتزام والسرعة في تطبيق الإجراءات التصحيحية.

في النهاية يكون المجلس هو المسئول عن مراجعة فعالية نظام الضبط الداخلي للجامعة، والذي يستند تقييمه على المعلومات الواردة من جماعة إدارة المخاطر ولجنة الفحص، كما يأخذ المجلس المظاهر والآثار الداخلية والخارجية الخطر في الاعتبار لسنة التالية، ثم يحدد احتمالات ما إذا كانت ترتيبات وإجراءات الضبط الداخلي الحالية سوف تكون فعالة.

ثانياً: إدارة المخاطر بجامعة هامبورد ستات Humboldt Stat University

تأسست جامعة هامبورد عام ١٩١٣، وكان لها دور في الحرب العالمية الثانية كمركز للمراقبة الجوية أمام الضربات الجوية اليابانية، وتقع الجامعة على الساحل المحيط الهادئ مما يوفر المختبرات البحرية ودراسة مجالات العلوم المائية ، كما يلفت النظر أن المنطقة التي تتواجد فيها الجامعة تتميز بالجمال الطبيعي المنتشر في غابات الخشب الأحمر، شهد الحرم الجامعي



نشاطاً طلابياً في السبعينات والستينات بلغ ذروته في الاحتجاج على حرب فيتنام، ويعرف عن الجامعة نشاط الوعي البيئي ومنها مشروعاته: مشروع كفاءة الطاقة في الحرم الجامعي لخفض الكربون واستغلال الطاقة المتجددة في المستقبل وصناديق إعادة التدوير إلى جانب الاهتمام بالأنشطة الخارجية في الحدائق العامة والسواحل والأنهار والجداول والغابات.

وتصنف الجامعة من بين أفضل الجامعات الغربية، فهي من الجامعات المميزة في خدمة برامج التعليم للمجتمع، كما اختيرت في عام ٢٠٠٨ كثامن جامعة في تميز النشاط الجامعي والتلقي الأكاديمي وجودة النوعية (في غرب الولايات المتحدة) وحققت بطولات وطنية في رياضيات عديدة مثل التجديف وألعاب القوى واحتراق الصابحة وكرة السلة.

وتشهد جامعة هامبورلد ستات تنوعاً عرقياً ممثلاً في البيض وذوي الأصل الأسباني والأسيويين والسود والأمريكيين وهناك نسبة قليلة من جزر المحيط الهادئ بالإضافة إلى عناصر قليلة من عرقيات أخرى^(٥٦).

أ) السياق الثقافي:

تقع جامعة هامبورلد ستات في الشمال الغربي لولاية كاليفورنيا الأمريكية California والتي تتميز بالعوامل الثقافية التالية^(٥٧):

الديموغرافيا: تعد ولاية كاليفورنيا أكثر الولايات الأمريكية تعداداً للسكان وفقاً لإحصائيات تعداد عام ٢٠٠٨، وهي تتشكل أساساً من المستوطنين والوافدين، ووفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٦ يتكون سكان كاليفورنيا من حوالي ٦٠% من الأبيض الأمريكي، وحوالي ٣٦% من أصول إسبانية ولاتينية، وحوالي ١٢% من الآسيوي الأمريكي، وحوالي ٦% من الأمريكيين من أصل أفريقي أو أسود، و٣،٣% مختلط، ٧،٠% من هنود أمريكا، وهي أيضاً من أكثر المناطق تنوعاً لغويًا، وهناك أكثر من ٢٠٠ لغة يتحدث ويقرأ



بها في كاليفورنيا، بالإضافة لغات السكان الأصليين إليها، ورغم أن اللغة الرسمية في كاليفورنيا هي الإنجليزية منذ صدور مرسوم عام ١٩٨٦، إلا أن كثير من المدن والوكالات الحكومية المحلية لا تزال تصدر وثائقها الرسمية بالعديد من اللغات.

وال المسيحية هي أكثر الديانات بين سكان كاليفورنيا وخاصة الكاثوليكية ثم البروتستانتية. وهناك جالية يهودية كبيرة حتى أن لوس أنجلوس تعتبر ثاني أكبر تجمع للجالية اليهودية في أمريكا الشمالية.

أيضاً هناك جالية مسلمة في كاليفورنيا هي الأكبر بين الولايات المتحدة تقدر بـ ٣،٤ % من سكان كاليفورنيا، كما أن ٤٠ % من البوذيين في أمريكا يقيمون في كاليفورنيا، وهناك أيضاً نمو في السكان من الهنود.

الجغرافيا: تشهد ولاية كاليفورنيا تنوعاً جغرافياً ما بين مناطق ساحلية، وغابات وتمثل نسبة ٤٥ % من مساحة الولاية، وصحاري وتشغل نسبة ٢٥ % من إجمالي المساحة، ويشتهر بها وادي يسمى وادي الموت ويقع في جنوب شرق الولاية، وهو منطقة قاحلة ترتفع فيها درجات الحرارة لأعلى بكثير من معدلاتها في فصل الصيف، وتشتهر ولاية كاليفورنيا بالعديد من الكوارث الطبيعية والبراكين النشطة والانهيارات الأرضية كالزلزال، كما أنها عرضة لأمواج إعصار تسونامي، واحتياج الفيضانات وغزارة هطول الأمطار بأعلى من معدلاتها خاصة في الأجزاء الشمالية، بالإضافة إلى الجفاف وحرائق الغابات.

الاقتصاد: شهدت ولاية كاليفورنيا ازدهاراً اقتصادياً من بداية القرن العشرين فامرأ أساساً على صناعات الترفيه والسياحة إلى جانب الزراعة والصناعات التكنولوجية. وسجلت في عام ٢٠٠٧ أكبر ناتج إجمالي في الولايات المتحدة، كما مثلت في عام ٢٠٠٦ أكبر ناتج محلي. إلا أنها حالياً



تواجة عجزاً مقداره ١٦ مليار دولار في موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ظهرت بدايتها مع مطلع عام ٢٠٠٨ ممثلاً في العجز في الميزانية والعبء الضريبي وزيادة الإنفاق، وتتصدر كاليفورنيا الولايات الأمريكية الأخرى في توريد الكهرباء من مصادر الطاقة المتتجددة مثل طاقة الرياح والأمطار والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية والوقود والخشب والنفايات الصلبة البلدية – موارد مقابل القمامات.

وتشتهر كاليفورنيا بالاختناق المروري الشديد ومن ثم تعمد إلى بناء وصيانة الطرق، وإنشاء نظام عريض للطرق السريعة والقطارات عالية السرعة والموانئ العملاقة، إلا أن السفر بين المدن لا يزال بالسكك الحديدية، وهناك تبايناً شديداً في دخل الفرد حيث يصل إلى أقل من الحد الأدنى للأجور في وسط الولاية بينما يرتفع نصيب الفرد من الأجور عن المتوسط في المناطق الساحلية.

(٥٨) ب) سياسة إدارة المخاطر:

تصمم أساليب إدارة المخاطر بجامعة هامبورج ستات بصفة خاصة لتحديد وتقييم كل أنواع المخاطر الخاصة بالحرم الجامعي ولتنفيذ سياسات ملائمة لإدارة المخاطر توفر الحماية للجامعة ومن ثم تستطيع أداء مهمتها، والهدف من سياسة إدارة المخاطر هو الإسهام في تحديد وتقدير الخطير وتيسير الاختيار والتطبيق لأفضل الأساليب لإدارة المخاطر وللتخفيف من حدة المخاطر؛ وبما يحقق ضبط النتائج، ويعد تنفيذ سياسة إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين جميع الإداريين والكلية وأعضاء هيئة التدريس بالحرم الجامعي. وستكون الأقسام العلمية الجامعية والكليات والبرامج الإدارية مسؤولة عن الإدارة الشاملة للخطر بالأنشطة والبرامج والعمليات والموارد



التي تخصهم، وتتضمن الإدارة الشاملة للخطر كلا من السيطرة على تكرار وشدة الخسائر من جهة والمسؤولية المالية عن تلك الخسائر.

ومن تلك الخسائر: الموت أو التأذى أو المعاملة غير ملائمة للعاملين أو الطلاب أو الضيوف، التلف لأي من أملاك الجامعة، والخسارة في عائدات الحرم الجامعي بسبب تلف ممتلكات الجامعة، وإقامة الدعاوى على الجامعة بسبب إتلاف أملاك غير جامعية أو المطالبة بالديون، وخسارة الجامعة كنتيجة للاحتيال أو الأعمال الإجرامية.

ج) مستويات إدارة المخاطر:

ويكلف مجموعة من الأفراد داخل الجامعة بتنفيذ برنامج إدارة المخاطر وصيانته؛ وهؤلاء الأفراد هم:

١ - مدير إدارة المخاطر Director Of R.M.: ويتمثل دور مدير إدارة المخاطر في تقويم وتنفيذ أساليب إدارة المخاطر الخاصة بالحرم الجامعي ككل وعليه أن يساعد الإداريين بالحرم الجامعي في الحفاظ على استمرارية سياسات وممارسات إدارة المخاطر بالحرم الجامعي، وذلك عن طريق تقديم النصح والمعلومات والتنسيق الذي يؤدي إلى الأداء الكامل لوظائف إدارة المخاطر من قبل كل من له مسؤوليات بالبرنامج.

يعمل مدير إدارة المخاطر كممثل عن إدارة المخاطر بالجامعة لدى سلطة إدارة المخاطر (CSU) وكذلك لدى مكتب رئيس الجامعة كما انه مسئول إعلام ونصح وتوجيه الموارد البشرية ونائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية كلما أتيح ذلك.

٢ - مدير العقود والتوريدات Manager of Eontracts & Procurements: ويتمثل مسؤولية مدير العقود والتوريدات في تطبيق



لغة عقود ملائمة، شاملة لمواصفات التأمين، متضمنة بنوداً ومسؤوليات مهنية غير ضارة بما يوفر الحماية المالية والمادية للجامعة.

٣ - مدير الصحة البيئية والأمن الوظيفي (المهني)

Director of Environmental Health & (EH&OS)

OCCUPATIONAL Safety وهو يطور وينفذ برامج الوقاية من

المرض أو الضرر مع الالتزام ب مختلف المتطلبات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك فهو يضع المعايير والبرامج والتى من شأنها أن تخفض الخطر البيئي و/أو تلف الممتلكات، كمال أنه مسئول عن إعلام وتنبيه مدير إدارة المخاطر عن أي أخطار تبدو هامة، والتى قد تتوارد في نطاق البرنامج الموضوع من قبل (EH & OS).

٤ - مدير الموارد البشرية: Director of HR: وهو يعتبر الموجه

الرئيسي للأفراد غير الأكاديميين، وهو مسئول عن تطوير وتنمية سياسات وإجراءات الموارد البشرية بما يوفر ممارسات إدارية عادلة في أجور ومكافآت العاملين.

انه مسئول أيضاً عن إعلام وتنبيه نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية عن أي مظاهر للخطر الهام ذو صلة بخدمات الموارد البشرية.

٥ - نائب رئيس الجامعة المشارك لخدمة الأفراد الأكاديميين

Associate Vice President Of Academic Personnel :

Services وهو مسئول عن تنمية وتنفيذ الإجراءات الخاصة بموظفي الكلية، هو مسئول أيضاً عن إعلام نائب الرئيس للشئون الأكاديمية عن أي تعرض لخطر محتمل يتعلق بأمور موظفي الكلية.

٦ - مدير الأمن العام Director of Public Safety وهو

مكلف بالحفاظ على أمن الحرم الجامعي خلال تطبيق القانون، وتمثل



اهتماماته الأساسية في منع الجرائم، وتجنب العنف في موقع العمل وإجراءات القياسات ذات الصلة للمساعدة في ضمان أمن العاملين والجمهور بالحرم الجامعي.

د) إجراءات عملية إدارة المخاطر:

تدار مخاطر الحرم الجامعي خلال عملية تشمل على: تعريف المخاطر وتوقعها، وتقدير أسلوب الاختيار والتوظيف، وضبط وتقدير البرنامج، وتصمم هذه العملية لتمكن الجامعة من نقل رؤيتها عن أقل المخاطر المحتملة الممكن قبولها، إن مديرى إدارة المخاطر السابق ذكرهم يتقابلوا كلما تطلب الأمر لمراجعة الموقف الخطر المحتمل، واقتراح الحلول الملائمة، وتسير العملية كالتالي:

١- تعريف المخاطر وتوقعها: ويتم توقع وتحديد المخاطر ذات الصلة

ببيئة الحرم الجامعي وأنشطة الجامعة ومراجعةه وتقديره طلبات تعويض العاملين وكذلك تقاريرهم بشأن مظالم التوظيف وأيضاً التقارير الطبية بالاستعانة بالأساليب التالية: جدولة أمان الحرم الجامعي، التحقيق في الحوادث والخسائر الوشيكة، وتقديم التقارير عن المخاطر الأمنية، وتحديد قضايا الأمان العام بالحرم الجامعي وكذلك إحصاءات الجرائم، ومراجعة ادعاءات الطلاب والعاملين والهيئة والزوار بالمعاملة غير الملائمة، ومراجعة وتقدير أنشطة الطلاب كلما أمكن والتي تتضمن مشروعات رحلات المجال الأكاديمي والتجارب شديدة الخطورة والسفر للخارج والأنشطة المقررة، وتقدير عقود الجامعة الخاصة بالإنشاءات والمواد والخدمات، كما يلزم أن يرفع كل العاملين بالحرم الجامعي تقريراً إلى مشرفه، وإلى مدير إدارة المخاطر أو مدير الصحة والتشغيل البيئي موضحاً الجوانب التي يعتقد أنها تعانى من مخاطر تشغيلية و/أو أنها تعرض الحرم الجامعي للخطر.



- ٢- **تقييم الخطورة:** وتعنى تحديد الأخطار التى تشكل أهمية، وذات تأثير واسع على الجامعة وتقييمها من قبل مدير المخاطر مع الربط بين الوحدات المختلفة كلما اقتضى الأمر، معتمدة على المعايير التالية:
- **الشدة:** أي كمية الضرر الواقع على الأفراد أو الخسارة في الملكية التي يمكن أن تحدث.
 - **تكرار العرض:** أي كم مرة يظهر الحدث أو النشاط.
 - **التنبؤ:** القدرة على توقع الخسارة المرتبطة بنشاطات أو ظروف معينة.
 - **الاحتمالية:** فرص التأمين ضد الفقد.

ولكي يتم اختيار الطريقة الأكثر عملية للتقليل من التعرض للخطر يبدأ مدير إدارة المخاطر بتقييم الأخطار مع الأخذ فى الاعتبار نتائج التكالفة والفوائد المتوقعة ذات الصلة بالنشاط، كما يتم تحديد الأخطار التي تظهر تأثيراً محدوداً أو يعبر عن حالات خاصة وتقييمها عن طريق الوحدة الإدارية المختصة مثل: الصحة البيئية وإدارة التشغيل، والسلامة العامة؛ وذلك لتحديد الأولوية والمقاييس الملائمة وللضغط أو التخفيف من حدة الخطير أو الملائمة.

٣- **تحديد أسلوب ضبط الخطر وتنفيذ:** ويتم ذلك من خلال: نقل الخطير إلى طرف اخر من خلال تعاقديات غير ضارة، ومراجعة المواصفات التأمينية للمشتريات الازمة للجامعة، ومنع وضبط الأخطار خلال تدريب الموظفين والأشراف عليهم، وتنفيذ إجراءات الضبط الداخلي، وتصميم العمليات والنظم، وضبط الصحة والالتزام بإجراءات الأمان، وإجراء المراجعات الداخلية، وفي ضوء ذلك يحدد مدير إدارة المخاطر و/أو الوحدة الملائمة طريقة الضبط التي توفر الوسيلة الأكثر فعالية للتقليل الخطير بدون



المساومة على مهمة الجامعة، ومن الأساليب العامة للضبط والملائمة للاستعمال: التجنب ومنع الخسارة أو تقليها ونقل الخطر.

٤- مراقبة وتقييم النتائج: أثناء تنفيذ الأسلوب الأفضل لإدارة الخطر

يتم مراقبة وتقييم فعالية وكفاءة الأسلوب المستخدم في تحديد الملائمة وإذا ما كانت هناك حاجة إلى تغيرات و/أو تعديلات يجب إدخالها على تلك الأساليب. ويستمر مدير إدارة المخاطر في مراجعة سياسة الحرم الجامعي ومراقبة أنشطته للتأكد من تحقيق أهداف سياسة إدارة الخطر، ويتم كتابة تقريرا سنوياً عن أمراض وأضرار التشغيل وتقارير الادعاء بالضرر في الأماكن الشخصية وكذلك الأخطار التشغيل وشيكة الحدوث المعدة من قبل مدير إدارة الخطر كقاعدة لتقدير الفعالية الكلية لسياسة إدارة الخطر، بالإضافة إلى ذلك يكتب تقريراً مختصراً لإدارة الخطر ويرفع سنوياً إلى رئيس الجامعة.

هذه العملية التقويمية الغرض منها ضمان أن سياسة إدارة الخطر تظل فعالة، كما تقلل من تعرض الجامعة للأخطار المتوقعة والخسائر المرتبطة بها، وإن إدارة المخاطر عملية مستمرة، كما أن سياسة إدارة المخاطر بالحرم الجامعي سوف تتغير مع طبيعة التغير في أنشطة الحرم الجامعي، وعلى أية حال فإن أهداف سياسة إدارة المخاطر سوف تكون دائماً بغرض تحديد وتقييم الخطر واختيار وتطبيق الأساليب الأكثر عملية لإدارة المخاطر وضبط النتائج.

ثالثاً: إدارة المخاطر بجامعة مردوخ باستراليا: Murdoch University

"فتحت جامعة مردوخ أبوابها لطلابها كإحدى الجامعات الحكومية باستراليا عام ١٩٧٥، وهي إحدى الجامعات الرائدة في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا، وتضم جامعة مردوخ طلاباً من جنسيات متعددة مثل: سنغافورة، ومالزيا،



والصين، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وهونج كونج، والهند، وكنيا، وتايوان. لذا تسعى الجامعة لتعزيز روح قوية متعددة الثقافات، ويتبصر في جامعة مردوخ المنظمات الطلابية، مثل نقابة طلاب مردوخ، وهي عضو في الاتحاد الوطني للطلاب باستراليا، ومن أدوار النقابة حملات التوعية مثل حملة إعادة التدوير، والعدالة الاجتماعية، ومن أشهر إداراتها (ادارة طلب بلا حدود) لتلبية احتياجات الطلاب وحل مشكلاتهم ومساعدتهم على الإسهام في المجتمع^(٥٩).

أ) السياق الثقافي:

تقع جامعة مردوخ في مدينة Perth الاسترالية، وهي من أكبر المدن الاسترالية من حيث المساحة، وتحتل مدينة بيرث المركز الرابع بين المدن الاسترالية في عدد السكان، وتتميز بالخصائص الثقافية التالية:^(٦٠)

الديموغرافيا: تشهد بيرث تنوعاً عرقياً كبيراً، فهناك الأصول الانجليزية، والاسترالية، والアイرلندية، والاسكتلندية، والإيطالية، والصينية على الترتيب، بالإضافة إلى نسبة ٢٠٪ من السكان الأصليين، وبلغت ذروة الهجرات الأوروبية إليها في منتصف القرن العشرين، بينما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة هجرات من دول جنوب شرق آسيا، ومؤخراً في عام ٢٠٠١ جاءت الهجرات من جنوب أفريقيا، كما يلاحظ التعدد الواضح في الديانات ببيرث، فهناك واحد من كل أربعة يعتنق ديناً مختلفاً، والمسيحية أكثر الديانات شيوعاً، ومنها الإنجيليكانية والكاثوليكية والأرثوذكسية على الترتيب، كذلك هناك البوذية والإسلام، كما تعد بيرث أكبر تجمع لليهود في استراليا، هناك أيضاً الطائفة البهائية إلى جانب ١١٪ لا ينتمون إلى أي دين.

الجغرافيا: تقع مدينة بيرث من أكثر المناطق الحضارية في استراليا انعزلاً عن الأرض حيث يحدها المحيط الهندي ونهر سوان ومجموعة من



الجبال، وهي في حدودها تقارب كل من تيمور الشرقية وسنغافورة وجاكارتا، ومناخ بيروت حار وجاف بوجه عام في الصيف، وإن كان يشهد عواصف رعدية قصيرة الأمد إلى جانب الأعاصير الاستوائية الحارة، ومن الجدير بالذكر أن الحرارة وصلت صيفاً في ٢٣ فبراير عام ١٩٩١ إلى درجة ٤٦،٢ درجة مئوية، بينما انخفضت شتاءً في ١٧ يونيو عام ٢٠٠٦ إلى -٤،٣ درجة مئوية.

الاقتصاد: صنفت بيروت المدينة الاقتصادية الرابعة في استراليا لعام ٢٠٠٨، وتعد بيروت منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين نموذج للرخاء النسبي والذي يلاحظ معه ارتفاع معدلات ملكية السيارات، ويعتمد اقتصادها بصفة خاصة على صناعة الخدمات، وهناك مخاوف في بيروت من نفاذ المياه الصالحة للشرب بسبب انخفاض هطول الأمطار الذي أثر على مستويات المياه الجوفية، والذي وجهها نحو إنشاء محطات لتحلية مياه البحر مع ما يحمله من تكاليف مرتفعة.

(ب) سياسة إدارة المخاطر:^(١١)

إدارة المخاطر هي الثقافة والعمليات والهيكل الموجهة نحو تحقيق الإدارة الفعالة لفرص المحتملة والأثار الضارة داخل جامعة موردوخ، وترى جامعة موردوخ أن الخطر يمكن في كل أنشطة الجامعة الأكademie والإدارية والعملية، وعليه يكون على كل فرد بمجتمع الجامعة أن يدير المخاطر باستمرار، ومن ثم تم تطوير مداخل رسمية ونظمية لإدارة المخاطر بالجامعة تعد من أفضل الممارسات الإدارية، و كنتيجة لذلك تعرف جامعة موردوخ بأن تبني المدخل الرسمي والاستراتيجي في إدارة المخاطر سوف يحسن اتخاذ القرار وسوف يعزز النتائج والمحاسبية، الهدف



من هذه السياسة ليس القضاء على الخطر، بل إدارة المخاطر المتضمنة في كل أنشطة الجامعة لزيادة الفرص والتقليل من المحن والكوارث.

وتري جامعة مردوخ أن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب: منح إستراتيجي، وتفكيرًا مستقبلياً ومداخل إدارية فعالة، وتحقيق التوازن بين تكلفة إدارة المخاطر والمنافع المتوقعة، والتخطيط للطوارئ في حالة تعرض المهمة بالفعل لتهديدات حرجية، وتوفير نظام لتحديد الأولويات عند وجود مطالب متعارضة مع محدودية الموارد.

ج) مستويات إدارة المخاطر:

تؤكد جامعة مردوخ على أن هناك مسؤولية عامة عن إدارة المخاطر لكل موظف في الجامعة مسئول عن الإدارة الفعالة للخطر، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة. وتكون الإدارة سواء (الأكاديمية أو العامة) هي المسئولة عن وضع خطط للتخفيف من حدة المخاطر وتنفيذ استراتيجيات الحد من المخاطر، وفي هذا الإطار هناك تشريعات معمول بها لإدارة مخاطر محددة مثل الصحة والسلامة المهنية وتكافؤ الفرص وأخلاقيات البحث العلمي.

١- نائب رئيس الجامعة: وهو مسئول عن ضمان وجود نظام لإدارة المخاطر، والمحافظة على تنفيذه وفقاً لسياسة الموضوعة لإدارة المخاطر، كما أن من صلاحياته إسناد المهام الخاصة بإدارة المخاطر.

٢- لجنة فحص ومراجعة الحسابات: وهي مسؤولة عن الإشراف على عمليات تحديد المخاطر وتقدير الخطير العام، ومراجعة نواتج عمليات إدارة المخاطر، وتقديم المشورة لمجلس الجامعة إذا اقتضت الحاجة.

٣- لجنة كبيرة للمسئولين التنفيذيين: وهم مسؤولون عن الإدارة الإستراتيجية للخطر داخل المناطق الخاضعة لسيطرتهم بما في ذلك نقل



عملية إدارة المخاطر إلى مديرى العمليات التشغيلية، وعن التحديد الرسمي للمخاطر الإستراتيجية التي تؤثر على مهمة الجامعة، وتحديد الأولويات، وتطوير خطط إستراتيجية لإدارة المخاطر، ومتابعة التقدم في خطط إدارة المخاطر التي تم إقرارها، وإعلام لجنة الفحص ومراجعة الحسابات والجامعة بذلك.

٤- عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ورؤساء مراكز البحث: وهم مسؤولون أمام نائب رئيس الجامعة من خلال خط التسلسل الإداري عن تنفيذ سياسة الجامعة لإدارة المخاطر في نطاق حدود مسؤولياتهم، وعن تقديم تقارير سنوية عن الحالة التي يسجلها الخطر، ما دام يؤثر على مسؤوليات أي منهم.

٥- المدير المالي مدير الشؤون المالية: بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية، سيكون هذا الموظف مسؤولاً عن حقيقة التأمين الجامعية وسوف يضمن أن خطة إدارة المخاطر استكملت لكل المشروعات، وعليه أن يطلب المشورة كلما اقتضت الحاجة، من مدير المخاطر والمراجعة الداخلية للحسابات فيما يتعلق بهذه المسائل.

٦- مدير الموارد البشرية: بالإضافة إلى وظائفه كرئيس لهذا المكتب، وسيظل هذا الموظف مسؤولاً عن الصحة والسلامة المهنية وتعويض العاملين، كما عليه أن يتلمس المشورة-كلما اقتضت الحاجة، من مدير المراجعة الداخلية للحسابات فيما يتعلق بهذه المسائل.

٧- مدير إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للحسابات: وهو مسؤول من خلال لجنة مراجعة الحسابات عن تنفيذ هذه السياسة في المجالات الرئيسية للجامعة والحفاظ على خصوصيّة برنامج إدارة المخاطر لإعادة تقييم وتسجيل الخطر بالنسبة للجامعة، وتتبّع منه المجالات الرئيسية لخطة إدارة



المخاطر المطورة من قبل لجنة كبار المستشارين التنفيذيين، ويقدم مدير إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية المشورة إلى المديرين المعنيين بإدارة المخاطر في المسائل المتعلقة بأمور محفظة التأمين الجامعي والصحة والسلامة المهنية وتعويضات العاملين.

د) إجراءات عملية إدارة المخاطر:

وتتم من خلال التطبيق المنهجي للسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية التي تضعها جامعة مزدوج وتكون متوافقة ومتسقة مع المعايير القياسية لإدارة المخاطر باستراليا، ويتطلب هذا من الجامعة تتنفيذ عملية تشمل على الخطوات التالية:

- ١- **تأسيس السياق:** السياق الإستراتيجية والتنظيمية وسياق إدارة المخاطر ضد ما سيحدث مما تبقى من عملية إدارة المخاطر.
- ٢- **تحديد المخاطر:** كما وكيف تحدث الأحداث مما يتطلب إجراء مزيد من التحليل.
- ٣- **تحليل المخاطر:** هي تحديد الضوابط المتوافرة، والتحليل يتم في ضوء النتائج والاحتمال في سياق تلك الضوابط لتحديد مدى النتائج واحتمالية حدوثها محدودتين معاً لمستوى (شدة) الخطر.
- ٤- **تقييم المخاطر:** هو مقارنة مستويات المخاطر المقدرة بالمستويات المحددة سلفاً، والذي يمكن من تحديد رتبة المخاطر وأولوياتها.
- ٥- **معالجة المخاطر:** تتطلب المخاطر شديدة الأولوية من الجامعة وضع وتنفيذ خطط محددة لإدارة المخاطر مشتملة على الاعتبارات التمويلية. أما المخاطر الأقل أهمية فيمكن قبولها ورصدها.

٦- **الضبط والمراجعة:** أنها مراقبة ومراجعة لنظام إدارة المخاطر، وإجراء أي تغييرات قد تؤثر عليه. وتحدد عملية الضبط والمراجعة بشكل متزامن في جميع أنحاء عملية إدارة المخاطر.

٧- **الاتصال والاستشارة:** يجب أن يتم اتصال وتشاور ملائم مع الجهات المعنية في كل مرحلة من عملية إدارة المخاطر وكذلك بالنسبة للعملية الداخلية والخارجية.

رابعاً: المقارنة التفسيرية:

يلاحظ مما سبق وجود أوجه للتشابه وكذلك أوجه للاختلاف بين الجامعات الثلاث في إدارة المخاطر ومن أوجه التشابه إن إدارة المخاطر بالجامعات الثلاث جزء من نظام الضبط الداخلي بكل جامعة منهم، كما تمثل جزءاً روتينياً من عمل الإدارة على كافة المستويات الجامعية بها ، وتعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة داخل الجامعة وتعتمد على المعلومات والاتصالات وينتج عنها كتابة تقارير دورية.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة وهو عبارة عن ثقافة جديدة يجب أن تتبناها الجامعات وهي تهتم بعناصر عديدة منها اعتبار كل فرد في الجامعة أو الكلية مسؤولاً عن الجودة وتشتمل إدارة الجودة الشاملة على العمليات والأنشطة التي تطور وتغير ثقافة الجامعة لتركيز على جميع جوانب الجودة (المصادر والمدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات والنظم الرقابية والبيئة والقيادة) ومن ثم فهي تعنى بحماية بيئية الجامعة كما تهتم بالإنتاجية والتحسينات المستمرة، وتحقيق قدرة على التسويق العالمي والمنافسة^(١٢)، وهو ما ظهر بالجامعات الثلاث من العمل على تحقيق السبق والتميز والترتيب المتقدم بين الجامعات.



وتميزت جامعة مردوخ بالأذن في الاعتبار المدخل الاستراتيجي والمحاسبي في إدارة المخاطر وربما يرجع ذلك إلى أن المخاطر التي تتعامل معها تخص الحرم الجامعي بشكل كبير بينما تواجه جامعة هامبولد ستات مخاطر ناتجة عن ظواهر طبيعية تحدث غالباً بصورة مفاجئة.

كذلك توجد أوجه اختلاف بين هذه الجامعات؛ فإدارة المخاطر في جامعة ساسكس تتم على مستوى الإدارة العليا بالجامعة ويوضع إطار عام تسير في ضوئه الكليات والأقسام، أما في جامعة هامبولد ستات فإن إدارة المخاطر تمثل مسؤولية عامة حيث توضع في الاعتبار سواء كان أكاديمي أو إداري بالجامعة، أما في جامعة مردوخ فإن إدارة المخاطر مسؤولية القيادات الأكademie والإدارية بكل المستويات.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم المركزية واللامركزية **centralization** والمركزية في الإدارة هي "تركيز سلطة اتخاذ القرار في جهة أو وظيفة أو شخص واحد ، وتميز المركزية بقاعدة التدريج الرياسي الذي يتخد فيها بناء السلطة التنفيذية صورة هرم تتبع كل درجة فيه الدرجة التي تعلوها حتى ينتهي الأمر إلى رئيس السلطة التنفيذية"^{١٣}، أما اللامركزية **decentralization** في الأعمال الإدارية فهي "نقل الاختصاص كلياً بما يتضمنه من سلطة ومسؤولية من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى بحيث تصبح عملية اتخاذ القرارات والمسؤوليات أقرب إلى موقع التنفيذ"^{١٤}؛ ويتبنى المجتمع الانجليزي -الذي تنتهي إليه جامعة ساسكس- مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بينما تتبني كلاً من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية مبدأ اللامركزية والتي تبلغ أقصى درجاتها في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم ظهرت المسئولية العامة عن المخاطر بجامعة هامبولد ستات.



هناك أيضاً أوجه للاختلاف بين الجامعات الثلاث في أهداف إدارة المخاطر حيث تمثل في جامعة ساسكس التقليل من مخاطر المنافسة بالدرجة الأولى، أما جامعة هامبولد ستات فالمخاطر ذات الأولوية هي المخاطر التي تؤدي إلى الموت أو التأذى أو المعاملة غير الملائمة للأفراد أو تلف الممتلكات أو الخسارة في العوائد المادية، أما في جامعة مردوخ فتأخذ في اعتبارها بالدرجة الأولى المخاطر ذات التأثير على الصحة والسلامة المهنية وتكافؤ الفرص وأخلاقيات البحث العلمي.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء تمسك الأميركيون باعتقاد مضمونه أن حقوق الفرد يجب ألا تخضع لسيطرة أحد ومن ثم نجد دائماً التأكيد والتشدد على المساواة **equality** وهو مفهوم يدل على حالة التمايز بين الأفراد في المجتمع^(٦٥)، جنباً إلى جنب مع الحرية **liberties** وهي "علاقات الفرد المدنية والتي يحميها القانون من القيود فيما عدا ما يسمى الحيز العام والمصلحة العامة أو يقصد بها حرية الفرد في التملك والعقيدة والرأي"^(٦٦)، وعليه يكون للمواطن التعبير عن رأيه تجاه القضايا كافة.

كما أن هناك قيمة كامنة في ثقافة المجتمع الأميركي مفادها أن الأفراد المتعلمين القادرين على العلم المتقن يجب أن يسهموا بجهدهم في الصالح العام للمجتمع وقد امتدت هذه القيمة إلى المنظمات الحديثة للمجتمع الأميركي بما فيها الجامعات وتعبر هذه القيمة عما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية **social responsibility** وهي ترتكز على "ارتباط الحقوق بالواجبات إشارة الاحتياجات وحل المشكلات لابد وأن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع وإشراكهم لإشارة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم".^(٦٧).

كذلك يوجد اختلاف بين الجامعات الثلاث في هيكل إدارة المخاطر بكل منها حيث يتميز هيكل إدارة المخاطر بجامعة مردوخ بمروره التنظيم



وهي تعنى "قدرة التنظيم على أن يسمح بقدر من التعديل ليلاائم الواقع المتغير"^(٦٨) وتتواءه بين الوحدات التنظيمية مماثلة في المجالس واللجان والأفراد ذوى المهام الخاصة في إدارة المخاطر وذلك لتوفير التعامل مع المخاطر بسرعة وجودة؛ نظراً لأن المخاطر التي تتعرض لها الجامعة تتميز بأنها من النوع الملحوظ نسبياً.

أما هيكل إدارة المخاطر في جامعة هامبولت ستات فتشكل من تسلسل إداري طويل يبدأ من أعلى المستويات الإدارية بالجامعة وحتى أدنى مستوياتها ولكن من خلال أفراد وليس لجان، وربما يتحقق ذلك أيضاً مرونة التنظيم لتوفير سرعة اتخاذ القرارات خاصة تجاه المخاطر الملحة وشديدة الحدة والتي يكثر تعرض الجامعة لها.

أما هيكل إدارة المخاطر في جامعة ساسكس فتجده قصيراً وممثلاً في المجالس واللجان الجامعية العليا ومعبراً عن تنظيم تقليدي هرمي تقل فيه المرونة ومن أهم سمات الهياكل التنظيمية الهرمية التقليدية "إنها تفترض ثبات الأوضاع واستقرارها من جانب كما إنها تفترض العمل المستقر كأساس لتوزيع المهام بين الأفراد من جانب آخر"^(٦٩)، وهو ما يتلاءم مع الطبيعة غير الملحة للمخاطر التي تتعرض لها الجامعة.

في ضوء ما سبق يمكن استخلاص المعطيات التالية:

- ١- هناك ارتباط بين إدارة المخاطر ونظام الضبط الداخلي وجهود تحقيق الجودة الشاملة بالجامعات.
- ٢- هناك انفاق بين النمط الإداري الذي يتبنّاه المجتمع ونمط إدارة المخاطر بالجامعات.
- ٣- تؤثر الفلسفة التي يؤمن بها المجتمع في نوعية المخاطر ذات الأولوية لدى المجتمع وفي تعامل الجامعة مع المخاطر وفي أساليب معالجتها.



- ٤- الإدارة الجيدة للمخاطر بالجامعات تعتبر إدارة المخاطر جزاءً روتينياً من العمل الإداري بكافة المستويات الجامعية.
- ٥- تتطبق إدارة المخاطر شديدة الإلحاح وشديدة الحدة توفير هيكل تنظيمي من بينما يمكن الاعتماد على هيكل تنظيمي تقليدي في إدارة المخاطر إلى تنسن بالثبات النسبي.

القسم الثالث: مقتراحات لإدارة المخاطر في الجامعات المصرية:

يرى البحث أن الجامعات المصرية الحالية تنسن بعدد من الخصائص تمثل معوقات يمكن أن تحد من فاعلية جهود إدارة المخاطر بها، ومن تلك المعوقات: كبر حجم كثير من المؤسسات الجامعية المصرية عن الحد الذي يمكن من السيطرة على كافة أنشطتها، بالإضافة إلى البطء الشديد وبيروقراطية العمل، وضعف الموارد المالية، وغياب نظم فعالة للمعلومات والاتصالات، وجحود كثير من التشريعات وضعف ملامعتها لواقع الحال سريع التغير، والسلبية والخوف من تحمل المسؤولية، والقصور في تطبيق الأسس العلمية للأساليب الإدارية المختلفة، وغياب العمل الجماعي التعاوني في فريق، وضعف الوعي بإدارة المخاطر ومتطلباتها. وعليه يقدم البحث مجموعة من المقترفات إذا ما اتجهت الجامعات المصرية إلى تبني إدارة المخاطر في نظمها، وذلك كما يلي:

أولاً: مقتراحات عامة:

- ١- نشر الوعي العام وتعزيز الثقافة الخاصة بالمخاطر وأهمية إدارتها على كافة المستويات.
- ٢- دعوة الجامعات المصرية إلى تبني إدارة المخاطر في نظمها.



- ٣- تطوير اللوائح القانونية والتنظيمية والمالية من أجل الاستخدام الآمن للموارد وتنيسير التعامل السريع مع ما يعترضها من مخاطر.
- ٤- تعزيز الرؤية التي تأخذ بالمخاطر وتغليبها على الرؤية المحافظة التي تميل إلى تجنب المخاطرة خشية التعرض للخطر.
- ٥- تغيير نظرة الجامعات إلى المخاطر واعتبارها تهديدات قابلة للتحويل إلى فرص إيجابية تعزز من قدرة الجامعة على تحسين إمكانات نجاحها.
- ٦- تشجيع المبادرات الجديدة والمخاطرات المحسوبة فهى مع ما تحمله من مخاطر الفشل والإخفاق تعد أكثر الوسائل أمام الجامعة لتحقيق ميزة تنافسية وفرص هائلة.
- ٧- الاستعانة بخبرات وخدمات شركات التأمين في معالجة بعض المخاطر.
- ٨- تفعيل مبدأ الاستقلال الإداري للجامعة في التعامل مع المخاطر.
- ٩- تشجيع المسؤولية العامة والاجتماعية عن المخاطر.
- ١٠-فتح قنوات الاتصال للمشورة وتبادل الرأي حول المخاطر مع مختلف الجهات المعنية.
- ١١- توفير قيادات جامعية على وعي بالمخاطر وكيفية إدارتها.

ثانياً: إجراءات مقترحة:

- أ) دعم القيادات الجامعية لجهود إدارة المخاطر بجامعاتها، ويتأتى ذلك من خلال ما يلى:
- ١- بلورة رؤية لإدارة المخاطر تلامع الجامعة المصرية على أن تصاغ بصورة إجرائية، ويشارك في وضعها كافة المستويات الإدارية بالجامعة إلى جانب المعنيين بالعمل الجامعي من الطلاب وأولياء أمورهم وأعضاء المجتمع المحلي.



- ٢- وضع إطار عام لإدارة المخاطر تسير في ضوئه الكليات والأقسام والوحدات الجامعية.
- ٣- وضع نظام فعال لترتيب أولويات الخطر.
- ٤- توفير نظم فعالة للمعلومات عن المخاطر التي تواجه الجامعة.
- ٥- حث الكليات والأقسام على توفير معلومات كافية عن المخاطر التي تعرّض وحداتهم ويتأتى ذلك من خلال:
- توفير نظم فعالة للمعلومات عن المخاطر التي تعرّض وحداتها.
 - تحقيق التكامل بين مسؤولي إدارة المخاطر والمنسقين التابعين لوحدة توكيد الجودة بالكلية.
 - الربط بين الوحدة التنظيمية المختصة بإدارة المخاطر بالكلية ووحدة تنمية الموارد البشرية بها.
- ٦- المراجعة الدورية لنظم العمل في إدارة المخاطر وإجراءاتها.
- ٧- التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات في إدارة المخاطر.
- ٨- التنمية المستمرة للعاملين بالجامعة في مجال إدارة المخاطر ؟
- ٩- التأكيد على أهمية التقويم الشامل والمحاسبية.
- ١٠- عمل شراكات وتعاقدات مع النظم الاجتماعية الأخرى تفيد في الحد من المخاطر أو الوقاية منها.
- ب) تشكيل هيكل لإدارة المخاطر بالجامعات المصرية يتسم بما يلي:
- ١- مرونة التنظيم من خلال الجمع بين الوحدات التنظيمية إلى جانب الأفراد التي تمارس مهام خاصة ومحددة في إدارة المخاطر.
 - ٢- ارتباط إدارة المخاطر بالمراجعة المالية والحسابات بالجامعة.
 - ٣- ارتباط إدارة المخاطر بتنمية الموارد البشرية بالجامعة.
 - ٤- تكامل نظام إدارة المخاطر مع نظام إدارة الجودة بالجامعة.



ويوضح المخطط الوارد بالشكل رقم (١) المستويات الإدارية المقترن
تضمينها في إدارة المخاطر بالجامعة المصرية.

ج) تطبيق عملية إدارة المخاطر بالجامعات المصرية على النحو التالي:

١- تأسيس سياق لإدارة المخاطر يراعي الخطة الإستراتيجية والتنظيمية للجامعة.

٢- Identify Risks تحديد المخاطر كما وكيفا ثم إجراء مزيد من التحليل.

٣- Analyse Risks تحليل المخاطر بتحديد الضوابط المتوفرة تبعا

لاحتمالية حدوث الخطر وشدة.

٤- تقدير المخاطر بمقارنة مستويات المخاطر المقدرة بالمستويات المحددة

This enables risks to be ranked and سلفا وبما يمكن

prioritised. من تحديد رتبة المخاطر وأولوياتها.

٥- معالجة الجامعة للمخاطر شديدة الأولوية بوضع وتنفيذ خطط محددة

لإدارة المخاطر مشتملة على الاعتبارات التمويلية، Lower priority

أما المخاطر risks may be accepted and monitored.

الأقل أهمية فيمكن قبولها ورصدها.

٦- Monitor and Review المضبوط والمراجعة بمراقبة ومراجعة

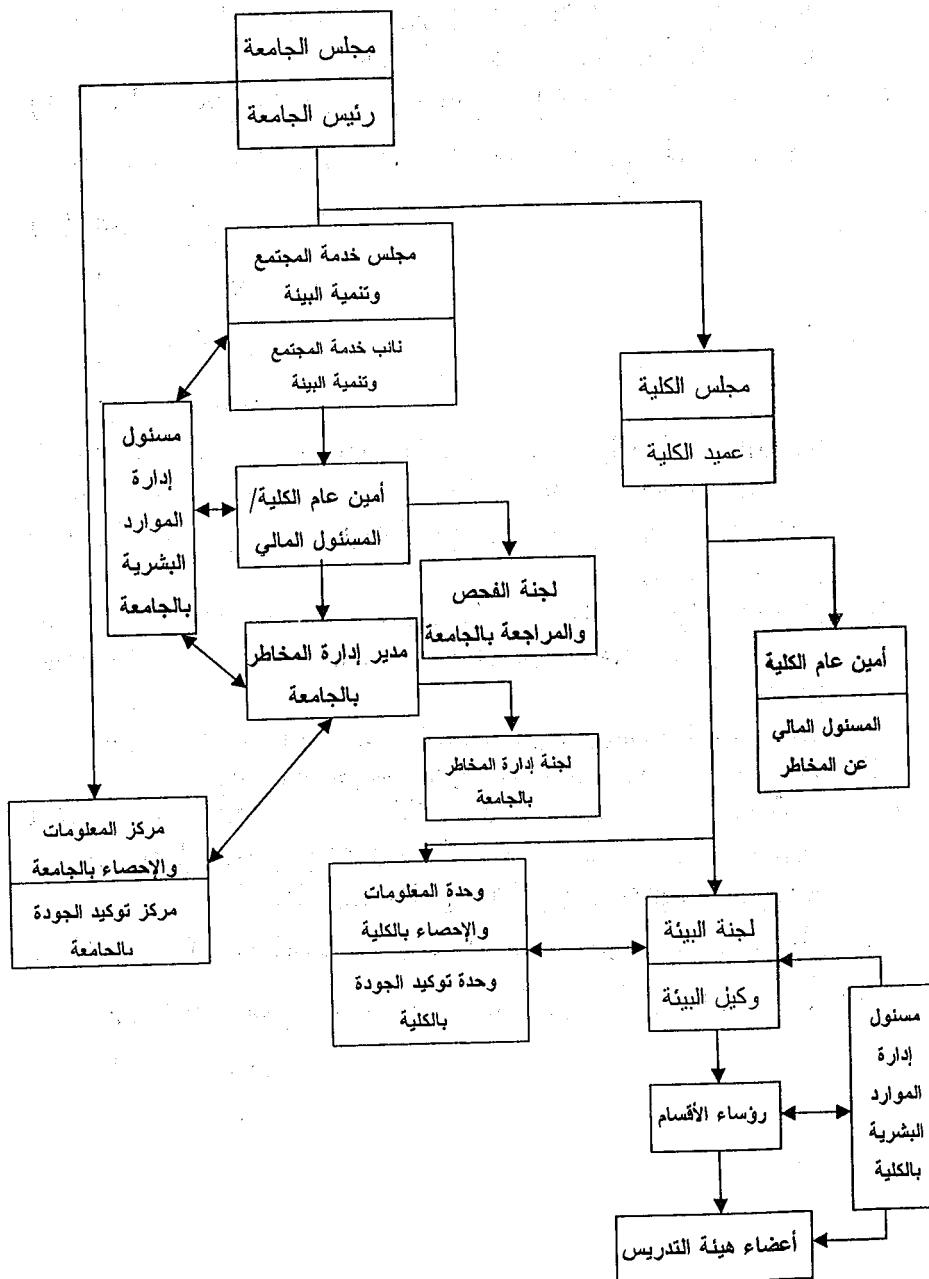
نظام إدارة المخاطر، وإجزاء أي تغييرات قد تؤثر عليه.

٧- Communication and Consultation الاتصال والاستشارة

مع الجهات المعنية في كل مرحلة من عملية إدارة المخاطر.

شكل رقم (١)

مخطط مقترح لمستويات إدارة المخاطر بالجامعات المصرية



المراجع

- (1) Peggy Zapalac, Current Issues in Higher Education, NCURA Newsletter – December 2005/January 2006, Vol. XXXVII, No. 5.
<http://universityrisk.tamu.edu/default.aspx>
- (٢) عاطف عبد المنعم وأخرين، تقييم و إدارة المخاطر، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، أبريل ٢٠٠٨، ص ٥.
- (٣) المرجع السابق.
- (٤) المرجع السابق، ص ٦.
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) المرجع السابق.
- (7) Kristine Phelps, and William A. Hyman, Risk Management: The Joint Commission and ISO 14971, Journal of Clinical Engineering, April/June 2007, pp.85-86.
- (8) University of Aberdeen, Risk Management in The University and Guidance for Project Boards, 2008,in:
<http://www.abdn.ac.uk/admin/riskmanagement-strategy.shtml>
- (9) <http://www.stanford.edu/dept/Risk-Management/>
- (10) Office of The Chancellor to California Stat University President, California Stat University Risk Management Policy, 27 oct. 1999.
- (١١) اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان لجودة في التعليم العالي جمهورية مصر العربية، القاهرة: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥.



(١٢) يرجى مراجعة ما يلى:

- ايمان ممدوح محمد على عرفة، "استخدام أسلوب إدارة الخطر في زيادة فعالية - وكفاءة برنامج المراجعة: دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

- محمد على محمد على، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

- تامر وجدي إسماعيل، "تحليل إدارة مخاطر عطاءات التشيد في مصر" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(١٣) إبراهيم الدميري، "الأداء الجامعي على مستوى الجامعة" ندوة في إطار فعاليات المؤتمر السنوي السابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: الإدارة الجامعية في الوطن العربي، بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، والمنعقد بكلية التربية جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩٩، القاهرة: دار الفكر العربي ومكتبة النهضة المصرية، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(١٤) محمد عبد الهادي كامل، "الأداء الجامعي على مستوى الكلية"، ندوة في إطار فعاليات المؤتمر السنوي السابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: الإدارة الجامعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٧٣-٣٧٤.

(١٥) جامعة عين شمس، كتاب جامعة عين شمس-الجزء الرابع: قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ٢٠٠٧، ص ٦٧.

- (16) <http://www.cehm.com.eg>
- (١٧) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع
عنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، "البيان الختامي"، (١٦-١٨)
أبريل ٢٠٠٧، جامعة الزيتونة، الأردن، ٢٠٠٧ م.
- (١٨) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر العولمة و
اقتصاديات شمال إفريقيا، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة
المخاطر في المؤسسات: الواقع والأفاق، "مقدمة الإعلان عن المؤتمر
المزمع عقده في الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨، جامعة حسيبة بن
بوعلي، الشلف، الجزائر، ٢٠٠٨ م.
- (١٩) شاكر محمد فتحي أحمد، التربية المقارنة: المنهج-الأساليب-التطبيقات
(القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣) ص ٩٣-٩٧.
- (٢٠) دلن بورج، إدارة المخاطر المالية في الاستثمارات والمشروعات،
خلاصات: كتب المدير ورجل الأعمال، (القاهرة: شعاع، ٢٠٠٢) ص ١.
- (21) http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_management
- (22) Ibid
- (23) Ibid
- (24) Marilyn M. Helms editor, Encyclopedia of Management, 5th Edition, New York, from Thomson Gale, 2006, p.764.
- (25) Ibid, p.764-765.
- (26) Ibid p.766- p.767.
- (٢٧) نادية الصالح، "استراتيجية إدارة المخاطر" ورقة عمل مقدمة إلى
الملتقى الإداري الرابع القيادة والتفكير الاستراتيجي - الطريق إلى
المستقبل، ٢١-٢٢ مارس ٢٠٠٦، ص ٩.
- (28) Marilyn M. Helms (Eds.), Op. Cit., p.764.
- (29) http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_management



(30) Marilyn M. Helms (Eds.), Op. Cit., p.764.

(٣١) إيمان ممدوح محمد على عرفة ، مرجع سابق، ص ٨٦

(٣٢) محمد على محمد على، مرجع سابق، ص ٣٢

(٣٣) إيمان ممدوح محمد على عرفة، مرجع سابق، ص ٨٦

(34) Marilyn M. Helms (Eds.), Op.Cit., p.764.

(35) http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_management

(٣٦) محمد على محمد على، مرجع سابق، ص ٣٢

(٣٧) تامر وجدي إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤

(٣٨) المرجع السابق، ص ١٤ .

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٤ .

(٤٠) محمد على محمد على ، مرجع سابق، ص ٣١

(٤١) تامر وجدي إسماعيل مرجع سابق، ص ١٨

(٤٢) إيمان ممدوح محمد على عرفة، مرجع سابق، ص ٨٧

(٤٣) محمد على محمد على ، مرجع سابق، ص ٣٠

(٤٤) تامر وجدي إسماعيل مرجع سابق، ص ١٤

(٤٥) تامر وجدي إسماعيل ، مرجع سابق، ص ٢٩

(46) Meeting the Challenges of Enterprise Risk Management in Higher Education, National Association of College and University Business Officers(NACUBO) and the Association of Governing Boards of Universities and College(AGB), United States of America, 2007,p.3.

(47) Ibid,pp.3,4.

(٤٨) عدنان محمد أحمد قطيط، "تطوير إدارة الأزمات بالمدرسة الثانوية العامة في ج.م.ع في ضوء الفكر الإداري المعاصر" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٣٧.

(49) Faculty of Engineering-Cairo University, C6/1 Risk Assessment And Risk Management, (Egypt: Pathways To Higher Education, 2005) p.12

(50) Ibid ,pp.9, 12.

(51) Ibid,p.21.

(52) Meeting the Challenges of Enterprise Risk Management in Higher Education, Op. Cit., pp9-12.

(53) http://en.wikipedia.org/wiki/University_of_Sussex

(54) <http://en.wikipedia.org/wiki/Sussex>

(55) University of Sussex, Risk Management Policy,

6/6/2005. in:

M:\Units\riskmanagement\rmp\risk_manage
ment_policy.doc

(56) http://en.wikipedia.org/wiki/Humboldt_State_University

(57) <http://en.wikipedia.org/wiki/California>

(58) Humboldt State University, Risk Management Policy, 1January, 2000 in:

<http://www.humboldt.edu/~ehos/docs/Risk%20Management%20Policy.pdf>

(59) http://en.wikipedia.org/wiki/Murdoch_University

(60) http://en.wikipedia.org/wiki/Perth,_Western_Australia

(61) Murdoch University, Risk Management Policy,10 Sept. 2001. in:

<http://www.murdoch.edu.au/admin/policies/risk.html>

(٦٢) فريث النجار: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة (القاهرة: إيتراك للنشر

والتوزيع ، ٢٠٠٢) ص ٧٤.

- (٦٣) احمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٣) ص ٣٩٥.
- (٦٤) المرجع السابق، ص ٩٨.
- (٦٥) المرجع السابق، ص ١٣٦.
- (٦٦) المرجع السابق، ص ٢٤٦.
- (٦٧) المرجع السابق، ص ٥٥.
- (٦٨) احمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، ط ٢، (القاهرة وبيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٩٩٤) ص ٤١٦.
- (٦٩) على السلمي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، سلسلة مكتبة الإدارة المعاصرة (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٧٥.